

فجوة الشفافية
فعالية المساعدات الإنمائية الرسمية لمصر
أو
التمويل الأجنبي للحكومة المصرية
2010 – 2005

كتاب:

فجوة الشفافية، فعالية المساعدات الإنمائية الرسمية لمصر أو
التمويل الأجنبي للحكومة المصرية 2005 – 2010

الناشر:

مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان

العنوان:

28 عمارات بنك الإسكان والتعمير - الدور الأول - شقة « 4 »
الحي « 11 » - 6 أكتوبر - الجيزة

تليفون - فاكس:

38302790

البريد الإلكتروني:

bahroegy@gmail.com

رقم الإيداع:

٩٩٩٩

حقوق الطبع:

يجوز نسخ أو إعادة نشر أي جزء من الكتاب بشرط الإشارة
الصريحة للمصدر

■ المحتويات ■

5 مقدمة ■
8 منهجية البحث ■
9 إطار التقرير ■
10 ملخص تنفيذي ■
16 القسم الأول: مفهوم المساعدات وتصنيفاتها الرئيسية ■
16 أولاً: المساعدات الثنائية Bilateral Assistance
16 ثانياً: المساعدات متعددة الأطراف Multilateral Assistance
16 تطور نظام المساعدات
17 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD
18 لجنة المساعدات الإنمائية
19 فعالية النظام الدولي للمعونات
21 الالتزامات المترتبة علي إعلان باريس
24 المساعدات الإنمائية الرسمية؛ وعود غير منجزة
25 تقييم وضع مصر من واقع مؤشرات إعلان باريس
26 برنامج عمل آكرا «غانا» 2008 لتعزيز أعمال إعلان باريس
27 بوسان؛ المنتدى الرابع رفيع المستوى حول فعالية المساعدات
30 القسم الثاني: حالة المساعدات الإنمائية الواردة لمصر 2005 - 2009
33 شركاء التنمية الرئيسيين
34 أولاً: مجموعة الدول أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية DAC
47 ثانياً: المساعدات متعددة الأطراف Multilateral Assistance
51 معوقات تدفق المعونات من الاتحاد الأوروبي
53 ملاحظات عامة
56 القسم الثالث: حالة المساعدات الإنمائية الرسمية «المنح» من واقع الموازنة العامة
56 إجمالي المنح 2005 - 2010
57 تطور المنح 2005 - 2010
58 التقسيم الإداري للمنح 2005 - 2010
59 شفافية المنح و المساعدات الإنمائية في الموازنة العامة
62 الرقابة علي تخصيص واستخدام المنح
63 اخفاق الحكومة المصرية في الاستخدام الأمثل للمنح
65 تقييم وضع مصر من حيث الترتيبات اللازمة لإدارة المساعدات الإنمائية
68 القسم الرابع: ملاحظات ختامية - توصيات عامة
70 توصيات للحكومة المصرية
72 توصيات للمانحين
78 حواشي وهوامش ■
86 مصادر ومراجع ■

■ قائمة الأشكال والإطارات ■

■ الأشكال:

- شكل رقم (1): تطور نصيب الدول أعضاء لجنة المساعدات 2005 - 2009 31
شكل رقم (2): إجمالي نصيب دول لجنة المساعدات بالدولار الأمريكي 31
شكل رقم (3): تطور نصيب المؤسسات الدولية 2005 - 2009 32
شكل رقم (4): نصيب الفرد من المساعدات الرسمية بالدولار الأمريكي 32
شكل رقم (5): شركاء التنمية الرئيسيين ضمن لجنة المساعدات 33
شكل رقم (6): توزيع المساعدات الأمريكية علي القطاعات 2005 - 2009 35
شكل رقم (7): توزيع المساعدات الألمانية علي القطاعات 40
شكل رقم (8): توزيع المساعدات الفرنسية علي القطاعات 44
شكل رقم (9): توزيع المساعدات اليابانية علي القطاعات 46
شكل رقم (10): توزيع المساعدات الأوروبية علي القطاعات 48
شكل رقم (11): تصنيف مصادر المنح الواردة لمصر 2005 - 2010 56
شكل رقم (12): معدلات تطور إيرادات المنح 2005 - 2010 57
شكل رقم (13): توزيع المنح علي أجهزة الموازنة 58

■ الإطارات:

- إطار رقم (1): مشروع تحسين هواء القاهرة 37
إطار رقم (2): مساهمات دولية؛ مقابلة مع السيد الأستاذ هولتكوت مدير بنك
التعمير الألماني بالقاهرة 41
إطار رقم (3): برنامج الأطفال المعرضين للخطر 51

■ مقدمة ■

شكلت قضية المساعدات الإنمائية أحد الشواغل الفكرية والسياسية الرئيسة بالنسبة للأوساط الأكاديمية والمفكرين والقيادات السياسية في العديد من دول العالم منذ أكثر من ثلاثة عقود، بوصفها تمثل شكلا من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول يسهم في تعزيز العلاقة بين دول الشمال المانحة للمساعدات ودول الجنوب المتلقية لتلك المساعدات.

ورافق ظهور قضية التنمية كإحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز أهمية المساعدات الإنمائية الدولية، مما شكلت محورا رئيسا في العلاقة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية. ويرجع الإهتمام العالمي بالتمويل الخارجي للتنمية، وبصفة خاصة المساعدات الإنمائية إلى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، ولم يكن هذا الإهتمام البارز بهذا الموضوع منعزلا عن التطورات في البيئة السياسية العالمية.

وشهد مطلع الألفية الثالثة تحولا جوهريا في أهمية المساعدات والمعونات الإنمائية في تحقيق التنمية للدول النامية، فلم يعد ينظر - بعد إعلان الأمم المتحدة للألفية الصادرة عام 2000 - إلى التنمية الاقتصادية بوصفها عملية تتجسد في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بل أضحت لها منظور أشمل يتمثل في زيادة القدرات البشرية والتكنولوجية، والعمل على تخفيض معدلات الفقر، والمحافظة على البيئة. وفي ظل هذا التطور في النظر إلى الفلسفة التنموية، كان لا بد للدول المتقدمة والنامية إعادة صياغة الدور الإنمائي للمساعدات، بما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة، ويقلل من أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الدول المستفيدة منها.

و علي المستوي الداخلي، شهدت مصر انخفاضا ملحوظا في حجم تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، رغم انها مازالت تواجه مجموعة من التحديات التنموية الصعبة⁽¹⁾، حيث انخفض نصيب الفرد من صافي المعونات الرسمية انخفاضا ملحوظا في أعقاب الأزمة المالية العالمية، إلي أن وصل إلي 7.3 دولار أمريكي سنويا عام 2010⁽²⁾، لذلك هناك ضرورة

ملحة للعمل علي تحسين بيئة المساعدات بهدف زيادة فعاليتها، فلا بد من معالجة الأسباب الداخلية التي قد تكون ساهمت في انخفاض حجم المساعدات الإنمائية.

ومن ناحية أخرى، وعلي الرغم من الإعراف العالمي بضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في قيادة عملية التنمية، شنت الحكومة المصرية حملة ضارية ضد هذه المؤسسات مطلع العام الجاري 2012، مازالت آثارها قائمة حتي كتابة هذه السطور، الأمر الذي دفع المحللين إلي محاولة الوقوف علي حقيقة أسباب هذه الحملة⁽³⁾.

ومما لاشك فيه، فإن هذه الحملة تساهم في تأزم الموقف الاقتصادي الاجتماعي المصري، خاصة بعد أن لاحت ملامح عدم جديتها بالسماح للمتهمين الأجانب بمغادرة الأراضي المصرية بعد دفع مبلغ مالي علي سبيل الكفالة القضائية تم خصمه من مبلغ المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر. لقد استشارت هذه الحملة الجائرة حفيظة عدد من المانحين، وراجع البعض الآخر جدوي تمويل التنمية والتحول الديمقراطي في مصر، بما سينعكس علي مشروطة المساعدات الرسمية في المستقبل القريب، فضلا عن مراجعة سجل المنح والمساعدات الرسمية خلال السنوات الماضية للتأكد من فعاليتها وجدواها.

تقف مصر الآن علي مفترق طرق بين المضي قدما في بلورة رؤية تنمية تستجيب لمبادئ الخماس والعشرين من يناير، أو التراجع إلي جدول العمل التقليدي لحكومات مبارك المتعاقبة. في هذه اللحظة الفارقة كانت هناك ضرورة للوقوف أمام واقع المساعدات الإنمائية التي تديرها الحكومة المصرية، بهدف الاستفادة من دروس الماضي، وتسهيل عملية صنع القرار المتعلق بإدارة المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية، بوصفها أحد مكونات الموارد المتاحة التي تلتزم الحكومة باستخدامها الاستخدام الأمثل لتحسين مستوى معيشة الفرد في المجتمع المصري. حيث تمثل المساعدات الرسمية جانبا هاما من إيرادات الموازنة العامة، يمكنها من أن تلعب دورا محوريا في تخفيف العبء الإنفاقي إذا

ما تم تخصيص هذه الأموال في ضوء تحديد أولويات تنمية تستهدف الغالبية العظمى من الفقراء، كما يمكن للمساعدات أن تخدم الأهداف الكلية لخطة التنمية الإقتصادية الإجتماعية إذا ما تم استخدامها استنادا إلي عدد من البرامج التي تستهدف اقتلاع شأفة الفقر من المجتمع المصري.

■ منهجية البحث ■

يستهدف التقرير الحالي اختبار مستوى شفافية برامج المساعدات الرسمية، فضلا عن تحديد آليات المحاسبة والمساءلة ذات الصلة بتلك البرامج، ومن ناحية أخرى، يحاول التقرير الوقوف على حقيقة فعالية برامج المساعدات في ضوء إعلان باريس 2005 بشأن فعالية المساعدات، وكذلك برنامج عمل آكرا لتعزيز أعمال إعلان باريس.

يلقي التقرير الضوء على واقع المساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها الحكومة المصرية خلال الفترة 2005 - 2010، من خلال تحليل البيانات الرسمية ذات الصلة ببرامج هذه المساعدات، وإبراز التزامات كل من الحكومة المصرية، وشركاء التنمية الرئيسيين، تلك الالتزامات المنبثقة عن تحديد الأولويات المجتمعية من ناحية، واهتمامات الممولين، واتجاهات العملية التمويلية من ناحية أخرى.

اعتمد التقرير على منهجية وصفية في تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة المصرية من خلال وثائق الموازنة العامة، وتقارير الجهات الرقابية، وكذلك البيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بصفتها المرصد الدولي لبرامج المساعدات الإنمائية الرسمية⁽⁴⁾.

تمت معالجة البيانات وحسابها بواسطة باحثي المرصد، وإذا وجدت بعض الاختلافات بين الأرقام الواردة في التقرير وتلك الواردة في تقارير أخرى فإنما مرد ذلك إلى اختلاف أسس تصنيف البيانات من ناحية، وإلى اختلاف المانحين في إعطاء الأولوية لتسجيل مسحوبات المساعدات وجدولتها على نحو ما سيرد في التقرير لاحقا.

يجب التنويه - كذلك - إلى أن التقرير يقتصر على تحليل المنح الرسمية فقط دون غيرها من صور المساعدات الإنمائية الأخرى التي سيرد ذكرها لاحقا في التقرير.

■ إطار التقرير ■

ينقسم التقرير الحالي إلى أربعة أقسام رئيسية؛

القسم الأول يستعرض نظام المساعدات الإنمائية وتطوره التاريخي، كما يلقي الضوء علي الوثائق الأساسية التي تتضمن أهداف العملية التمويلية من ناحية، والتزامات طرفيها من ناحية أخرى.

أما القسم الثاني يتعرض لتحليل بيانات المساعدات الرسمية الواردة لمصر من واقع بيانات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ملقيا الضوء علي شركاء التنمية الرئيسيين، وتوجهاتهم التنموية في مصر، مؤكدا علي الالتزامات الواردة في الوثائق الدولية ذات الصلة.

القسم الثالث يحاول الوقوف علي حقيقة بيانات المساعدات الرسمية من واقع وثائق الموازنة العامة المصرية، مع إبراز أهم قطاعات الدولة التي تلقت هذه المساعدات.

أما القسم الرابع والأخير يستخلص واقع المساعدات الرسمية في مصر خلال الفترة 2005 - 2010 وأهم العقبات التي واجهت العملية التمويلية، فضلا عن إبراز التحديات التي تنتظر هذه العملية مستقبلا، مؤكدا علي عدد من التوصيات الموجهة لكل من الحكومة المصرية، والدول والمؤسسات الدولية المانحة.

يأتي ذلك التقرير المشترك ثمرة للتعاون الوثيق بين كل من مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان (مصر)، ومشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط - بوميد (الولايات المتحدة الأمريكية).

شارك في إعداد هذا التقرير كل من؛ حلمي الراوي، أحمد السلكاوي، أحمد فتحي من فريق عمل مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، بينما شارك كل من ندى زهدي، نيهال عامر، إيرك كناكت، ستيفن مكيرني، وشلوموا بالتس من فريق عمل مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (بوميد).

يطيب للمنظمتين التوجه بالشكر للوقفية الأهلية للديموقراطية بالولايات المتحدة لدعمها الدائم لفريق عمل التقرير، لولا ذلك الدعم ماكان إصدار ذلك التقرير ممكنا.

■ ملخص تنفيذي ■

يستهدف التقرير الحالي تحليل طبيعة المساعدات الإنمائية الرسمية لمصر خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2010، يتضمن ذلك نهج وأداء المانحين في إرسال وتخصيص المساعدات، وكذلك نهج وإداء مصر في إنفاق هذه المساعدات، وذلك بهدف تحديد الوسائل الفعالة والعملية لزيادة فعالية هذه المساعدات، خاصة خلال هذه المرحلة التاريخية التي تعيشها مصر نحو التحول الديموقراطي.

تشكل المنح والمساعدات الرسمية موردا هاما من موارد الدولة، حيث تمثل نسبة 2% تقريبا من جملة الإيرادات العامة، في هذا السياق تزداد أهمية إتاحة المعلومات والبيانات المتعلقة باستخدام هذه الأموال، حيث تلعب الشفافية دورا محوريا في تفعيل أهداف المساعدات الرسمية من خلال تعزيز الحوار المجتمعي حول أولويات التنمية، وزيادة المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار. وذلك بالنظر إلى ترتيب مصر في التصنيف الدولي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية (مرتبة مصر هي 112 من 183 دولة) حيث يشير الواقع إلى ضعف مستوى الشفافية في كافة القطاعات الحكومية العاملة في مصر، وليس فقط في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية.

تشير البيانات الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن إجمالي مسحوبات مصر من المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2005 - 2009 بلغت 7.180.77 مليار دولار أمريكي⁽⁵⁾، بانخفاض قدره 5%- خلال هذه الفترة، ومعدل تراجع سنوي مركب 1%- خلال نفس الفترة⁽⁶⁾.

إن انعدام الشفافية فيما يتعلق بأموال المساعدات الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها الحكومة المصرية سنويا من شركاء التنمية، يجعل من الصعب الإجابة علي أسباب تراجع هذه المساعدات خلال تلك الفترة، وتصبح أية محاولة للوقوف علي حقيقة هذه الأسباب هي من قبيل التكهن الذي لايساعد علي معالجة أسباب المشكلة، من هنا تأتي أهمية ذلك التقرير الذي يحاول إلقاء الضوء علي واقع المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2005 - 2010 بهدف الاستفادة من دروس الماضي في صياغة سياسات تنموية تخدم قطاعات عريضة من المواطنين.

يستعرض التقرير الحالي تصنيفات المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة لمصر من شركاء التنمية الرئيسيين، والآليات الدولية ذات الصلة لزيادة فعالية هذه المساعدات، كما يلقي الضوء علي الإلتزامات الدولية المترتبة علي كل من الدول المانحة والمتلقية للمساعدات، وذلك في ضوء إعلان باريس 2005 بشأن فعالية المساعدات، وأجندة عمل آكرا 2008، وكذا منندي بوسان رفيع المستوى 2011.

القسم الأول يلقي الضوء علي اجتماعات باريس 2005، وأهم التوصيات الصادرة عنها من ضرورة العمل علي تفعيل نظام المساعدات الإنمائية الرسمية، حيث أقر المشاركون بعدد من الإلتزامات التي يجب تنفيذها بحلول عام 2010، تمثلت هذه الإلتزامات في:

■ الملكية الوطنية لبرامج التنمية: حيث يجب علي المانحين مساعدة الدول النامية في ممارسة قيادة فعالة علي برامجها التنموية بناء علي تحديد أولوياتها المجتمعية.

■ التنظيم: من خلال استخدام نظم واجراءات الدولة المتلقية للمساعدات، وبالبناء علي استراتيجيتها الوطنية للتنمية.

■ الموائمة: حيث يجب علي المانحين بذل مجهود في التنسيق بين بعثات

المساعدات إلى البلدان النامية، ومساعدة مؤسسات الدول النامية في تخطيط وملكية برامجها التنموية.

■ الإدارة بالنتائج: حيث يجب إدارة وتقديم المعونات علي نحو يركز علي تحقيق النتائج الحقيقية على أرض الواقع (وليس فقط على المخرجات) من خلال أطر للمتابعة والتقييم.

■ المساءلة المشتركة: من خلال تعزيز أطر الشفافية عند استخدام موارد التنمية وتشجيع مشاركة الجمهور في الرقابة والمتابعة.

واستحدث المشاركون عددا من المؤشرات لقياس الأداء وتحليل مشكلات النظام القائم بهدف جعل المساعدات أكثر فعالية، تتضمن قائمة المؤشرات هذه: مؤشر واقعية تقديرات المساعدات الإنمائية في الموازنات العامة للدول المانحة، استخدام نظم الدولة المتلقية للمساعدات (بما في ذلك نظام المشتريات الحكومية وإدارة المالية العامة)، تنسيق المساعدات الفنية، تنسيق بعثات المساعدات، مستوى فرض شروط مقابل المساعدات، وأخيراً باستناد المساعدات إلى برامج مخططة - على أن تكون هذه المؤشرات موضوعا للمراجعة في القمة التالية التي عقدت في العاصمة الغانية (أكرا) حيث تم التأكيد علي ذات المبادئ التي أوردها إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات الرسمية، والاستمرار في عملية متابعة الالتزامات وتقييم الأداء. يشير التقييم الخاص بوضع مصر من واقع هذه المبادئ والمؤشرات إلى حقيقة الفرص العديدة الكامنة لتقوية هذا الوضع وزيادة مستوى فعالية المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة لمصر.

القسم الثاني من التقرير يقدم تحليلا مفصلا للمساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف من شركاء التنمية، حيث أوضحت البيانات أن المساعدات الواردة من مجموعة دول لجنة المساعدات الإنمائية «DAC» التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشكل نسبة 81% من إجمالي المساعدات، بقيمة بلغت 5.696.94 مليار دولار، بينما بلغ نصيب المؤسسات الدولية متعددة الأطراف نسبة 19% فقط من جملة المساعدات الإنمائية الرسمية، بقيمة

بلغت 1.383.84 مليار دولار.

أوضحت البيانات كذلك أن أبرز الشركاء التمويين لمصر من الدول المانحة كل من؛ الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، واليابان، وكذلك مؤسسات الاتحاد الأوروبي، حيث يتضح من متابعة أداء المانحين تعدد اهتماماتهم بتمويل التنمية في مصر من خلال دعم قطاعات عديدة يأتي علي رأسها؛ التعليم، الصحة، التنمية الزراعية ومصادر المياه والطاقة، وإصلاح القطاع العام وبيئة الاستثمار والتجارة، وكذلك الثقافة والإبداع والبحث العلمي، وبرامج الديمقراطية وحقوق الإنسان التي حظيت بالنصيب الأقل من أموال المساعدات الإنمائية.

القسم الثالث من التقرير يلقي الضوء علي المساعدات الإنمائية الرسمية من واقع وثائق الموازنة العامة المصرية، ويشرح أدوار الفاعلين المصريين في عملية استخدام المساعدات وتقييم البرامج والمشروعات الممولة من خلالها، كما يحلل أبرز المشكلات والتحديات التي تقلل من فعالية نظام المساعدات الإنمائية في إطار الحكومة المصرية، حيث يأتي ضعف مستوى الشفافية وصعوبة إتاحة بيانات التعاون الدولي علي رأس قائمة هذه المشكلات، فضلا عن ضعف الأطر المصرية الإدارية والرقابية وآليات المتابعة والتقويم.

وفي القسم الأخير، يحاول التقرير إبراز أهم التحديات التي تواجه تفعيل المساعدات الإنمائية مؤكدا علي عدد من التوصيات التي قد تساعد كل من الحكومة المصرية والمانحين علي تقوية فعالية المساعدات الإنمائية الرسمية لمصر من خلال الوسائل التالية: تطبيق المبادئ والإرشادات التي أقرها المجتمع الدولي من خلال إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات الإنمائية، والمبادرة المتابعة له، وخصوصاً مبادئ الملكية الوطنية والمواثمة عبر زيادة التنسيق والمساءلة المشتركة، وصياغة استراتيجية انمائية تستجيب وتنطلق من الأولويات المجتمعية، فضلا عن ضرورة العمل علي تحديد وتطوير آليات جديدة لزيادة فعالية المساعدات الإنمائية لمصر، والحفاظ على الالتزامات المبرمة الخاصة بتوفير المساعدات الإنمائية وتقديمها في التوقيت المحدد، وأخيرا ننصح الحكومة المصرية بالعمل علي الإصلاح المؤسسي الذي تتطلبه طبيعة المرحلة الحالية،

فضلا عن توفير المعلومات الكافية للعموم لمراقبة ومتابعة المساعدات، وتسجيل كافة تدفقات المساعدات الواردة لمصر علي نحو أكثر فعالية وتماسكا بما يخدم الأهداف النهائية للحكومة الشفافة.

القسم الأول

■ مفهوم المساعدات وتصنيفاتها الرئيسية ■

المساعدات الإنمائية الرسمية هي قيمة المنح المالية والفنية والقروض الميسرة المقدمة من المصادر الرسمية (الدول والمنظمات الدولية) للدول النامية، وتنقسم هذه المساعدات الإنمائية إلى قسمين رئيسيين هما⁽⁷⁾:

أولاً: المساعدات الثنائية Bilateral Assistance

وتتمثل بالمساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى، حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم مساعدات إنمائية في شكل قروض ميسرة، ومنح ومساعدات مالية وفنية إلى العديد من الدول النامية بمستويات ونسب متفاوتة، بموجب اتفاقيات ثنائية، خاصة وأن الدول النامية قد لا يتاح لها فرصة الاقتراض وفقاً للشروط التجارية السائدة في أسواق المال العالمية، كما لا تشجع الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في بعض الدول النامية المؤسسات المالية الدولية على تقديم قروض تجارية لها.

ثانياً: المساعدات متعددة الأطراف Multilateral Assistance

تتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف - إقليمية وعالمية - بتقديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية، ومن هذه المؤسسات البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنوك الإقليمية للتنمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والتي بدورها تمنح أو تقرض هذه الأرصدة للدول النامية المستلمة لهذه القروض.

تطور نظام المساعدات

يمكن القول بأنه مع تدفق المساعدات والمعونات وتعدد المانحين والمساهمين فيها، تغير منطوق التنمية الاقتصادية كمبرر للمساعدات الإنمائية، فقد كان الهدف الاقتصادي الأساس في الخمسينات من القرن الماضي هو النمو السريع في الإنتاج والدخل الذي يمكن تحقيقه عن طريق زيادة المدخرات المحلية

والأجنبية للاستثمار.

وبقدوم الستينات حظي رأس المال البشري باهتمام يفوق المساعدات الفنية، وتوسعت المعونات المقدمة في مجال التعليم والصحة والخدمات الإنسانية الأخرى، وبدأت برامج المساعدات خلال حقبة الستينيات والسبعينيات تضم أهداف أخرى غير النمو الاقتصادي، مثل إعادة توزيع الدخل، والحد من الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية، والتنمية الريفية⁽⁸⁾.

وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أضيفت إلى أهداف المساعدات التقليدية أهدافا أخرى تتمثل في المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتمكين المرأة، ومحاربة الفساد، والحكم الرشيد، وغيرها من الأهداف التي تعزز من المناخ الديمقراطي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تحول المسار إلى ضرورة أن تتجه المساعدات الإنمائية إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية كما تم التعبير عنها في إعلان الألفية.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تمثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المظلة الدولية للمساعدات الإنمائية، وتتكون المنظمة من عضوية عدد من الدول، إلى جانب عدد آخر من المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، حيث تضم قائمة الدول الأعضاء كل من:

استراليا - النمسا - بلجيكا - كندا - الدانمرك - فنلندا - فرنسا - ألمانيا - اليونان - أيسلاندا - أيرلندا - إيطاليا - اليابان - لكسمبرج - نيوزيلاند - هولندا - النرويج - البرتغال - أسبانيا - السويد - سويسرا - تركيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الأمريكية.

بينما تشمل قائمة المؤسسات الدولية متعددة الأطراف كل من:

مؤسسات الاتحاد الأوروبي، البنك الإفريقي للتنمية، الصندوق الإفريقي للتنمية، البنك الآسيوي للتنمية، الصناديق الآسيوية الخاصة، البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية، الهيئة الدولية للتنمية، البنك الأمريكي للتنمية، الصناديق الخاصة بالبنك الأمريكي للتنمية، الصندوق العالمي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسف، البرنامج العالمي للغذاء، صندوق بيل ومليندا جيتس.

لجنة المساعدات الإنمائية

تمثل لجنة المساعدات الإنمائية Development Assistance Committee - DAC أهم أجهزة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وتضم في عضويتها كل من: استراليا- النمسا- بلجيكا- كندا- الدانمرك- فنلندا- فرنسا- ألمانيا - إيطاليا- اليابان- هولندا- نيوزيلندا- النرويج- السويد- سويسرا- المملكة المتحدة- الولايات المتحدة الأمريكية ثم المفوضية الاقتصادية الأوروبية، ما يعني أن هناك بلدانا ليست عضوا في لجنة المساعدات، ولكنها عضوا في المنظمة، مثل اليونان - أيسلندا- إيرلندا- لكسمبورج- البرتغال- إسبانيا- تركيا، والعكس صحيح أيضا، حيث نجد أن المفوضية الأوروبية عضوًا في لجنة المساعدات للتنمية وليست عضوا في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية⁽⁹⁾.

ويعتبر المفوض الرئيسي لإدارة المساعدات وشؤون التنمية هو المدير للجنة المساعدات «DAC»، والذي تحت إشرافه ثلاث إدارات هي: إدارة التنمية الاقتصادية، وإدارة متابعة المساعدات، وإدارة السياسة المالية، وأيضًا وحدة إحصائية للبيانات. وعلى ذلك تعتبر لجنة المساعدات الإنمائية بمثابة المصدر الرئيسي للمعلومات عن إجمالي التدفقات المالية من الدول المتقدمة ذات اقتصاديات السوق، وتغطي تقارير لجنة المساعدات الإنمائية بوجه عام، ولكل دولة عضو بوجه خاص، التدفقات المالية طبقًا للتقسيم التالي:

1. المساعدات الإنمائية الرسمية:

وتتضمن: مساعدات ثنائية، من دولة مانحة إلى دولة أخرى متلقية للمساعدات والمنح.

- مساعدات متعددة الأطراف، من مؤسسات دولية وإقليمية مانحة إلى دول ومؤسسات متلقية.

2. تدفقات رسمية أخرى:

وتتضمن: تدفقات ثنائية، تدفقات لمؤسسات متعددة الأطراف.

3. منح من هيئات تطوعية خاصة.

4. تدفقات خاصة بأسعار السوق:

وتشمل: استثمارات مباشرة، محفظة استثمارية ثنائية وأخرى، محفظة استثمارية متعددة الجنسية، ائتمان للتصدير للقطاع الخاص، هذا هو التقسيم المتعارف عليه لأنشطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽¹⁰⁾.

وسوف يقتصر التقرير الحالي علي إلقاء الضوء علي النوع الأول من المساعدات «المساعدات الإنمائية الرسمية» فقط، دون التطرق إلى باقي أنواع المساعدات المذكورة أعلاه.

فعالية النظام الدولي للمعونات

يقصد بفعالية المعونة ذلك التأثير الذي تحدثه المعونة في الحد من الفقر، وعدم الإنصاف، وزيادة معدلات النمو، وبناء القدرات، وتسريع وتيرة انجاز الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي وضعها المجتمع الدولي⁽¹¹⁾.

جاء إعلان باريس عام 2005، كمحاولة لتطبيق الأساليب والسياسات التي تجعل من المساعدات أداة فعالة، حيث اجتمع أكثر من مائة من المانحين وبعض

الدول النامية بهدف الاتفاق على إصلاح سياسات المساعدات للدول النامية وتحقيق أهداف الألفية الجديدة في عام 2015.

فطبقاً للتطورات الحديثة من حيث الإلتزام بحجم المساعدات، والتي تم الاتفاق عليها في اجتماع مجموعة الثمانية واجتماعات الأمم المتحدة للألفية الجديدة والاتحاد الأوروبي، فإن حجم المساعدات المقدمة إلى الدول الأكثر فقراً Least Developed Countries - LDCs من المتوقع أن تزيد بحوالي 60% (بزيادة قدرها حوالي 50 بليون دولار أمريكي) في عام 2010، وعليه فإن هذه الزيادة لن تساعد على التقليل من حدة الفقر في غياب التحسينات العامة في نوعية المساعدات، وهو ما يتطلب إصلاحات طموحة في نظام المساعدات برمته، ليس فقط من جانب المانحين، والذين يستطيعون تنفيذ أداء أفضل في تقديم المساعدات بطريقة فعالة، ولكن أيضاً من جانب الدول النامية والتي تستطيع تحسين أسلوب إدارة هذه المساعدات. ومنذ العديد من السنوات فإن الإصلاحات في هذا المجال كانت بطيئة وفي إطار أسلوب الأعمال التقليدي في مجتمع التنمية، واليوم هناك من الأسباب الجيدة للاعتقاد بأن الزمن يمر بدون تقدم وأن الوقت قد حان للقضاء على التخلف والفقر، لقد كان هناك من الأسباب ما يجعل من إعلان باريس أسلوباً جديداً لتفعيل المساعدات، وهي:

1. إن إعلان باريس ركز على المشاركة على أعلى مستوى من المسؤولية ومتخذي القرار من 91 دولة و26 منظمة مانحة ودول شريكة أخرى والمجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص. وبالتالي فإن قراراتهم تكون ملزمة وفعالة، فضلا عن أن الدول النامية نفسها ستكون صاحبة القرار، وأن المانحين سيكون هدفهم التجاوب على استراتيجية هذه الدول النامية مع التنسيق بين بعضهم البعض، والمشاركة في إدراك الموارد لهذه الدول عن طريق المعونات الفنية، حيث إن إعلان باريس قد تم تحضيره داخل إطار من التشاور الواسع بين جميع الأطراف.

2. لقد أكد الإعلان علي عدد من الإلتزامات المشتركة بين كل من الدول المانحة والمتلقية للمساعدات، فضلا عن أن هناك عدد من المؤشرات «12 مؤشرا» لتقييم مدى التقدم في تحقيق الأهداف بحلول عام 2010، وهذه

الإلتزامات هي⁽¹²⁾ :

الإلتزامات المترتبة علي إعلان باريس:

1. الملكية الوطنية:

أكد الإعلان علي ضرورة أن تمارس البلدان الشريكة قيادة فعالة علي سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالتنمية من خلال تنسيق التدابير ذات الصلة، وترجمة هذه الاستراتيجيات الوطنية إلى برامج عمل مرتبة حسب الأولويات الوطنية، من خلال حوار تشارك فيه منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما ألزم الجهات المانحة باحترام قيادة البلدان الشريكة ومساعدتها علي تدعيم قدراتها لممارسة هذه القيادة.

مؤشر التقدم علي صعيد الالتزام بالملكية⁽¹³⁾ :

- 75 % من الدول النامية سوف تُنشئ استراتيجيات فعالة للتنمية.

2. التنظيم:

يجب علي الجهات المانحة أن تبني مساعدتها علي استراتيجية التنمية الوطنية لدي البلدان الشريكة مستخدمة في ذلك الإجراءات والمؤسسات القائمة في هذه البلدان، علي أن تستخلص المشروطية من خلال المتابعة الدورية للتقدم المحرز، علي أن يتم تقييدها بالمبررات المناسبة في إطار فعال للشفافية بعد تشاور حقيقي مع أصحاب المصلحة.

يجب علي الجهات المانحة - كذلك - أن تستخدم المؤسسات والأنظمة الوطنية الخاصة بالبلد المعني، حين توفر هذه الأنظمة ضمانات بأن المعونات سوف تستخدم في الأغراض التي خصصت من أجلها بما يزيد من فعاليتها، وذلك من خلال تدعيم القدرات المؤسسية علي اعداد السياسات، وتنفيذها، وتبريرها أمام المواطنين والبرلمان، وخاصة في إعداد إطار لرصد إدارة المالية العامة ومراجعتها والتوريدات الحكومية وتحقيق نتائج المشروعات، فضلا عن تجنب

إنشاء هياكل لإدارة الأنشطة اليومية للمشروعات الممنوحة.

كما تلتزم البلدان الشريكة بتكثيف الجهود الرامية لتعبئة الموارد المحلية، واستدامة المالية العامة، وتولي القيادة في عملية إصلاح إدارة المالية العامة، فضلا عن نشر تقارير عن تنفيذ الموازنة العامة تتسم بالشفافية وملائمة التوقيت وإمكانية التعويل عليها في استخلاص الاتجاهات والمؤشرات.

مؤشر التقدم على صعيد التنظيم:

- 75 % من تدفقات المعونة سوف يتم دفعها وفقا لجدول زمنية متفق عليها.

- 85 % من تدفقات المساعدات سوف يتم تسجيلها في ميزانيات الدول النامية.

3. الموائمة:

يجب على الجهات المانحة أن تقوم بتنفيذ ترتيبات مشتركة على المستوي القطري فيما يتعلق بالتخطيط والتمويل، وتبسيط إجراءات المنح من خلال خفض عدد البعثات المنفصلة والمزدوجة إلى البلدان الشريكة، وتشجيع التدريب المشترك لتبادل الدروس المستفادة.

مؤشر التقدم على صعيد الموائمة:

ملا يقل عن 25 % من نسبة المعونات سيتم استثمارها في إطار نهج مستندة إلى برامج.

4. الإدارة بالنتائج:

و يعني مصطلح الإدارة بالنتائج - في هذا الصدد - إدارة وتقديم المعونات على نحو يركز على تحقيق النتائج ويستخدم المعلومات المتاحة لتحسين عملية صنع القرار، والسعي لإنشاء أطر للمتابعة والتقييم، ورصد مدى التقدم مقارنة بأبعاد

رئيسية للاستراتيجيات الوطنية والقطاعية.

مؤشرا لتقدم علي صعيد الإدارة بالنتائج:

- 75 % من الدول لديها أطر إدارية مستندة إلى تحقيق النتائج تتسم بالشفافية.

5. المساءلة المشتركة:

من الأولويات الرئيسية للبلدان الشريكة والجهات المانحة تعزيز المساءلة المشتركة والشفافية عند استخدام موارد التنمية، بما يساعد علي مساندة الجمهور للاستراتيجيات الوطنية والمساعدات الإنمائية.

وفي هذا السياق تلتزم البلدان الشريكة بتدعيم دور البرلمان في اعداد استراتيجيات التنمية والموازنات، وكذلك تدعيم النهج التشاركية من خلال إشراك مجموعات متنوعة من شركاء التنمية إشراكا منظما أثناء صياغة وتقييم تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية.

وتدعميا لمفهوم فعالية المساعدات الذي أتى به إعلان باريس، أعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استطلاعا للرأي بين الدول يمثل أساسا لتقييم فعالية نظام المساعدات، تضمن ذلك الاستطلاع اسئلة حول نظم المشتريات الحكومية، وإدارة المالية العامة، وتنسيق بعثات المساعدات، وغيرها من الأسئلة التي سوف نبرز نتائجها عند تناول أهم شركاء التنمية من مانحي مصر⁽¹⁴⁾.

كما تلتزم الجهات المانحة بتقديم معلومات ملائمة التوقيت وتتسم بالشفافية والشمولية بشأن تدفقات المعونة من أجل مساعدة السلطات في البلدان الشريكة من عرض تقارير شاملة عن الموازنة علي البرلمان والمواطنين.

وباختصار، فإن إعلان باريس يخلق نظم آلية قوية بهدف تغيير الأنماط والسلوك في سياسات تفعيل المساعدات الإنمائية ومحاربة الفقر⁽¹⁵⁾.

المساعدات الإنمائية الرسمية؛ وعود غير منجزة:

طبقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2005، الذي توقع أن تحدث زيادة في المساعدات الرسمية للتنمية، إذا ما أوفت الدول بالتزاماتها، وخاصة بعد مؤتمر مونتريه الدولي لتمويل التنمية 2002، وبناءً على ذلك، فإن دول لجنة المساعدات للتنمية سوف تُحسِّن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية Official Development Assistance - ODA إلى الدخل القومي الإجمالي لها مجتمعة من 0.26 % في عام 2004 إلى 0.30 % في عام 2006 وإلى 0.36 % في عام 2010. وترجع مصادر هذه الزيادة في 2005 - 2006 إلى المساهمات من وكالة التنمية الدولية International Development Association - IDA التابعة للبنك الدولي، وإلى الزيادة في المساعدات الثنائية في الموازنة في بعض الدول، وإلى المساعدات لمواجهة كارثة تسونامي Tsunami وأيضًا إلى تخفيف المديونية على كل من العراق ونيجيريا⁽¹⁶⁾.

إلا أننا نرى أن هدف الوصول إلى 0.36 % من حجم الدخل القومي الإجمالي لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية ODA في عام 2010 يعتبر هدفًا متواضعًا للغاية، حيث إن الهدف المعلن في مؤتمر الأونكتاد الثاني Conference on Trade and Development - UNCTAD II كان 0.7 %⁽¹⁷⁾.

وعلى الرغم من تواضع الالتزامات الدولية تجاه جهود التنمية، فإن شركاء التنمية اخفقوا في تنفيذ ما وعدوا به من زيادة حجم المساعدات بواقع 50 بليون دولار أمريكي ونسبة 60 % من جملة المساعدات للدول الأكثر فقرًا، حيث لم تزد هذه النسبة عن 18 % في أفضل التقديرات، حيث كانت أعلى زيادة مطلقة لها بنسبة 6.5 % فقط عام 2010 وحده⁽¹⁸⁾. كما لم تزد نسبة المساعدات من الناتج الإجمالي لشركاء التنمية عن 0.3 %، أي بواقع نصف التعهدات والالتزامات الدولية في هذا الصدد.

تقييم وضع مصر من واقع مؤشرات إعلان باريس⁽¹⁹⁾ :

الأولويات	التحديات	التقييم	الالتزام
تقوية قدرة الوزارات المعنية في عملية اعداد الموازنة	ضعف عملية اعداد وتنفيذ الموازنة الحكومية	معتدلة	الملكية
تنفيذ اصلاحات شاملة في الإدارة المالية والمشتريات الحكومية	استخدام محدود لنظم الدولة	معتدل	التنظيم
قيام الجهات المانحة بالتنسيق بين بعثاتها	انخفاض مستوي التنسيق بين بعثات الجهات المانحة	منخفض	الموائمة
تحسين خطط ونظم المعلومات القومية	انخفاض مستوي جودة البيانات المتعلقة بالفقر	معتدلة	الإدارة بالنتائج
وضع نظم رسمية للتقييم بين الوزارات والجهات المانحة	غياب التقييمات المتبادلة	معتدلة	المساءلة المشتركة

برنامج عمل آكرا «غانا» 2008 لتعزيز أعمال إعلان باريس:

بتاريخ 4 سبتمبر 2008 إلتقي شركاء التنمية بالعاصمة الغانية «أكرا» لوضع برنامج عمل يستهدف تعزيز أعمال إعلان باريس 2005 بشأن فعالية المساعدات⁽²⁰⁾.

تناولت محاور البرنامج عددا من القضايا الأساسية التي تحول دون تسريع وتيرة التنمية في إطار الممارسات القائمة، تضمنت:

■ تقوية ملكية الدول الشريكة لبرامج التنمية، وذلك من خلال؛

توسيع الحوار القطري حول سياسات التنمية، ومطالبة الدول النامية بتقوية قدراتها لقيادة وإدارة برامج التنمية، واستخدام نظم تلك الدول [النامية] إلى أقصى حد ممكن.

■ بناء شراكات من أجل التنمية أكثر شمولاً وفاعلية، وذلك من خلال؛

تخفيض تكلفة تجزئة المساعدات، وزيادة القيمة المضافة لأموال المساعدات، الترحيب والعمل مع كافة الفاعلين في مجال التنمية، تعميق الارتباط بمنظمات المجتمع المدني، تكييف سياسات المساعدات مع ظروف البلدان التي تواجه حالة من الضعف.

■ تسليم المساعدات والمحاسبة عن نتائجها، وذلك من خلال؛

التركيز علي تحقيق النتائج، زيادة مستوى المساءلة والشفافية أمام العامة فيما يتعلق بنتائج التنمية، الاستمرار في تغيير طبيعة شروط المساعدات من أجل تعزيز ملكية الدول لبرامج التنمية، زيادة مستوى توقع الحصول علي المساعدات في المدى المتوسط.

أعاد شركاء التنمية التأكيد علي المبادئ المتفق عليها في إعلان باريس مرة أخرى، من خلال تحديد التحديات التي تواجه بلوغ سياسات التنمية لأهدافها،

واقترح برنامج عمل ملزم لكافة الأطراف الفاعلة في ميدان التنمية الدولية.

بوسان؛ المنتدى الرابع رفيع المستوى حول فعالية المساعدات:

خلال الفترة من 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2011 اجتمع قادة العالم بالعاصمة الكورية بوسان بهدف إطلاق شراكة لتعاون إنمائي شامل وفعال ودعم تطبيق الخطط التنموية علي المستوى السياسي للدول.

أقر المجتمعون بتعقد بنية التعاون الإنمائي الدولي كنتيجة مباشرة لتعدد أطراف العملية التنموية داخل البلاد وخارجها، وضرورة العمل علي تبسيط هذه البنية بشكل يخدم أهداف التنمية أكثر من ذي قبل.

وحدد المؤتمرون أن التنمية المستدامة هي الغاية النهائية من التعاون الإنمائي الفعال مما يستلزم تقوية مصادر التمويل المختلفة لبلوغ هذه الغاية، وأكدوا علي عدد من المبادئ التي يجب أن تحكم التعاون الدولي للتنمية المستدامة هي؛ ملكية وقيادة الدول النامية لبرامج ومشروعات التنمية، التركيز علي نتائج التنمية ومخرجاتها، انشاء علاقات شراكة شاملة بهدف التنمية، والشفافية والمساءلة المتبادلة بين شركاء التنمية.

أقر المشاركون بظهور أطراف فاعلة أخرى - بخلاف الدول - في إطار العملية التنموية، تساهم بدور فعال في بلوغ أهداف التنمية، الأمر الذي يجب معه توظيف خبرات هذه الأطراف وجهودها لخدمة التنمية المستدامة، وذلك من خلال تضمين هذه الأطراف في الإطار المؤسسي للتنمية الدولية علي أساس المبادئ العامة والالتزامات التفاضلية، يأتي علي رأس هذه الأطراف؛ المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأطراف الفاعلة الأخرى كما أسماها البيان السياسي الصادر عن المنتدى⁽²¹⁾.

كذلك اتفق المشاركون علي تحسين جودة وفعالية التعاون الإنمائي من خلال التركيز علي النتائج المستدامة التي تفي بالاحتياجات ذات الأولوية للدول النامية.

كما أكدوا على أهمية تعزيز الملكية والنتائج والمساءلة من خلال تعزيز استخدام نظم الدولة في كل من الدول المانحة والنامية، وأوضح المشاركون أهمية الشفافية للتعاون الدولي، وذلك بإتاحة المعلومات المتعلقة بالتنمية وتيسير وصول العامة لهذه المعلومات، فضلاً عن وضع أنظمة عامة للإدارة المالية تتسم بالشفافية، وجعل طبيعة التعاون الإنمائي أكثر قابلية للتنبؤ بها.

اتفق المشاركون - كذلك - على تغيير جذري في بيئة التعاون بالانتقال من مرحلة فعالية المساعدات إلى التعاون من أجل فعالية التنمية ذاتها.

القسم الثاني

■ حالة المساعدات الإنمائية الواردة لمصر 2005 – 2009 ■

يستعرض الفصل التالي المساعدات الإنمائية الرسمية المتاحة للحكومة المصرية خلال فترة اختبار إعلان باريس بشأن فعالية المعونات، وذلك من واقع بيانات لجنة المساعدات الإنمائية الرسمية «DAC»، مقومة بالدولار الأمريكي كما أوردتها قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽²²⁾.

تقتصر البيانات محل التحليل على المساعدات الإنمائية الرسمية فقط دون غيرها من أشكال المساعدات الأخرى ضمن تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما تعتمد في مجملها على البيانات المسجلة بقاعدة بيانات المنظمة التي تم العمل عليها في أوقات مختلفة، ما لم يذكر خلاف ذلك في موضعه⁽²³⁾.

الجزء التالي يشير إلى أهم المؤشرات المتعلقة بالأموال التي تم دفعها للحكومة المصرية خلال فترة التحليل، ثم يستفيض من خلال إلقاء الضوء على شركاء التنمية الرئيسيين الذين تمثل مساهمتهم في برامج التنمية النسبة الأعلى ضمن الشركاء الآخرين.

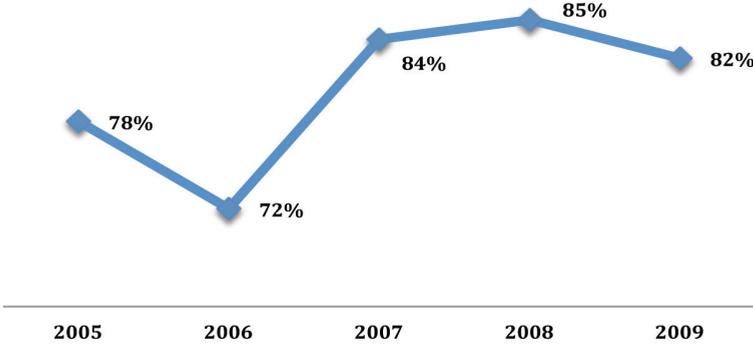
تشير البيانات الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن إجمالي مسحوبات مصر من المساعدات الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2005 – 2009 بلغت 7.180.77 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 5- %، ومعدل تراجع سنوي مركب 1- % خلال هذه الفترة⁽²⁵⁾.

شكلت المساعدات الواردة من مجموعة دول لجنة المساعدات الإنمائية «DAC» نسبة 81 % من إجمالي المساعدات، بقيمة بلغت 5.696.94 مليار دولار، بينما بلغ نصيب المؤسسات الدولية متعددة الأطراف نسبة 19 % فقط من جملة المساعدات الإنمائية الرسمية، بقيمة بلغت 1.383.84 مليار دولار.

الشكل التالي يوضح تطور نصيب الدول أعضاء لجنة المساعدات من إجمالي المساعدات خلال الفترة 2005 – 2009:

تطور نصيب الدول أعضاء لجنة المساعدات 2005 - 2009

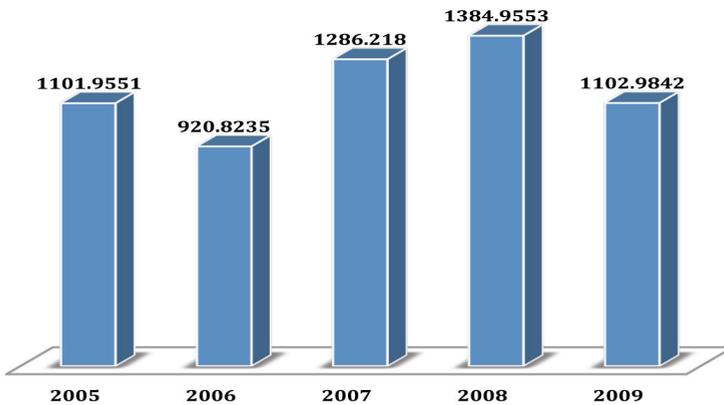
شكل رقم (1)



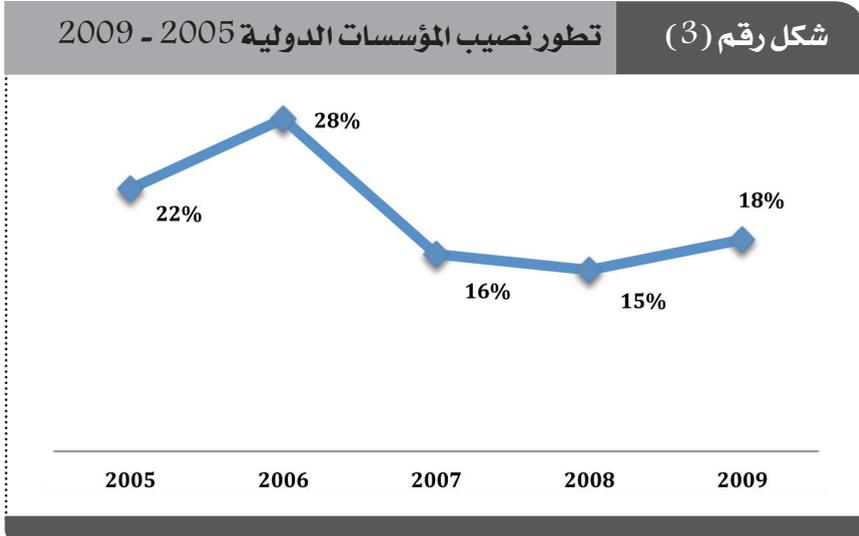
تراجعت مساهمة مجموعة DAC تراجعاً طفيفاً خلال فترة التحليل، بنسبة 0.1 %، ومعدل سنوي مركب بلغ 0.02، حيث انخفضت مساهمتها خلال العامين؛ الثاني 2006، والآخر 2009، من فترة التحليل، وفقاً للشكل السابق، الشكل التالي يوضح إجمالي نصيب دول لجنة المساعدات خلال الفترة ذاتها:

إجمالي نصيب دول لجنة المساعدات بالدولار الأمريكي

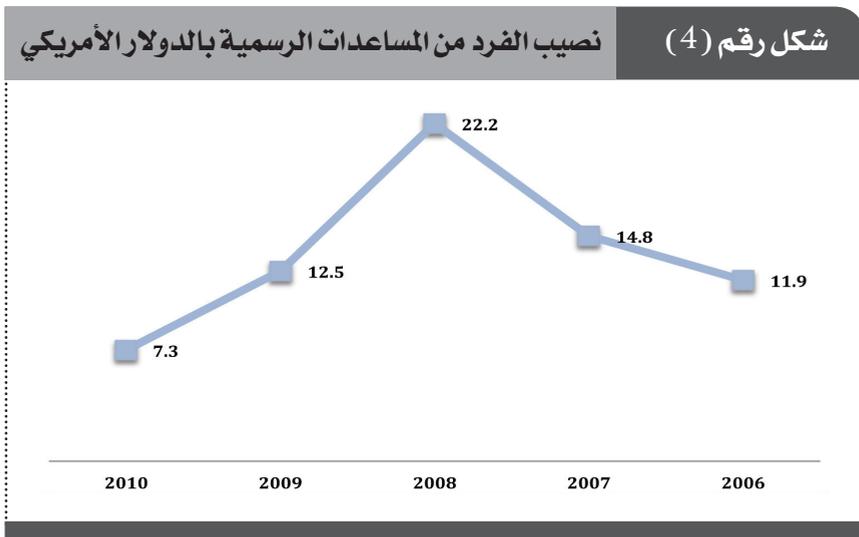
شكل رقم (2)



تراجعت - كذلك - مساعدات المؤسسات الدولية بنسبة 23.3%، بمعدل سنوي مركب 5% خلال نفس الفترة، حيث انخفضت خلال الأعوام الثلاث الأخيرة 2007، 2008، 2009، من فترة التحليل، وفقا للشكل التالي:



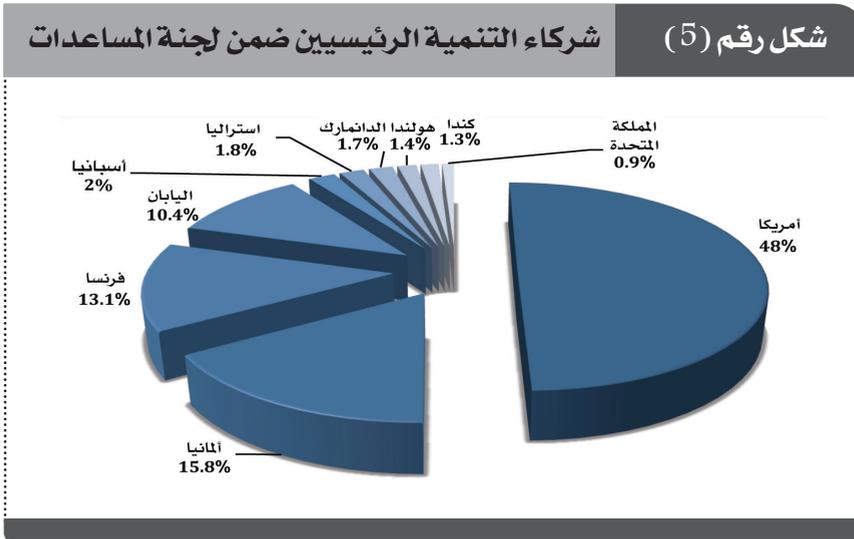
انخفض نصيب الفرد السنوي من المساعدات بواقع - 39% تقريبا من 11.9 دولار عام 2006 إلى 7.3 دولار عام 2010، بمعدل تراجع سنوي - 9% تقريبا خلال نفس الفترة، الشكل التالي يوضح تطور نصيب الفرد من المساعدات⁽²⁶⁾:



شركاء التنمية الرئيسيين:

تشير بيانات التعاون الاقتصادي إلى أن هناك عدد من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات «DAC» ممن ارتفعت مساهماتهم بدرجة ملحوظة مقارنة بباقي شركاء التنمية خلال الفترة 2005 - 2009.

تشمل قائمة الشركاء الرئيسيين كل من: الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 48% تقريبا من إجمالي نصيب مجموعة «DAC»، ألمانيا بنسبة 15.8%، فرنسا بنسبة 13.1%، اليابان 10.4%، أسبانيا بنسبة 2%، أستراليا بنسبة 1.8%، الدانمرك بنسبة 1.7%، هولندا بنسبة 1.4%، كندا بنسبة 1.3%، وأخيرا المملكة المتحدة 0.9%، وفقا للشكل التالي:



بينما لم يبرز من المنظمات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف سوي مؤسسات الاتحاد الأوروبي بنسبة 81.7%، والوكالة الدولية للتنمية بنسبة 11%، وذلك من جملة نصيب المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، الجزء التالي يستعرض أهم مساهمات شركاء التنمية لمصر علي النحو التالي:

أولاً: مجموعة الدول أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية DAC:

■ الولايات المتحدة الأمريكية:

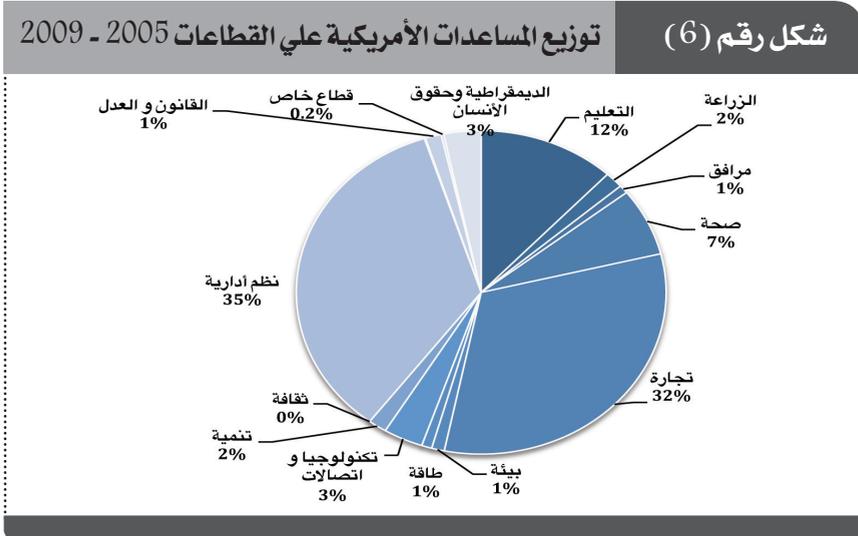
تمثل المساعدات الأمريكية النسبة العظمى بين الدول المانحة، حيث تقدم الولايات المتحدة ما يقرب من نصف جملة المساعدات التي تقدمها دول لجنة المساعدات «DAC»، ونسبة 38.8% من جملة المساعدات التي تحصل عليها مصر. بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر خلال الفترة 2005-2009 مبلغاً وقدره 2.785 مليار دولار أمريكي⁽²⁷⁾.

وعلى الرغم من تراجع قيمة المساعدات الأمريكية لمصر بواقع 32% خلال تلك الفترة، إلا أنها تظل أكبر مانحي مصر ضمن مجموعة دول لجنة المساعدات بنسبة 48% من جملة مساعدات تلك المجموعة.

تتمثل النسبة العظمى من المساعدات الأمريكية في قطاع الإدارة الحكومية، سياسات التشغيل ومكافحة البطالة، إصلاح القطاع العام وتشجيع خصخصة المشروعات العامة، ودعم الموازنة العامة من خلال دعم برامج الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والنقدية، وتخطيط السياسات الاقتصادية والتنمية، تعزيز الإدارة المحلية ودعم اللامركزية، وذلك بقيمة 967.15 مليون دولار أمريكي، بنسبة 35% تقريباً⁽²⁸⁾.

يأتي قطاع التجارة بما يتضمنه من إدارة السياسات التجارية، ودعم القطاع الخاص والتصدير، في المرتبة الثانية من أولويات الدعم الأمريكي لمصر بقيمة 892.60 مليون دولار، بنسبة 32% تقريباً، ثم التعليم وخاصة في المرحلة الابتدائية، والتعليم الأساسي، من خلال برامج تحسين الالتحاق بالتعليم، وتحسين الجودة والفعالية، وتشجيع تعليم الفتيات، بقيمة 333.33 مليون دولار، بنسبة 12%، ثم قطاع الصحة بالتركيز على الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة، ومسح ومكافحة الأمراض المعدية، ودعم السياسات الصحية من خلال

برنامج إصلاح القطاع الصحي، وتحسين التأمين الصحي من خلال التركيز علي مشروع طبيب الأسرة، ومجتمع من أجل حياة صحية، ومكافحة شلل الأطفال، برامج تخطيط الأسرة مثل برنامج «تحسين»، والمساعدة لمكافحة مرض الأيدز. وتنمية القوي العاملة في القطاع الصحي، وذلك بقيمة 188.20 مليون دولار، بنسبة 7 %، وبرامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز قدرات المجتمع المدني، ومبادرات الحوكمة وتعزيز المشاركة المجتمعية في الشؤون العامة، ودعم المنظمات والمؤسسات التي تعمل علي مساواة المرأة بنسبة 3 % وفقاً للشكل التالي:



تشير مؤشرات تقييم الأداء - الواردة في المسح الخاص بمدي التقدم المحرز في تنفيذ إعلان باريس في عام 2008 إلى عدة إشكاليات داخل نظام المساعدات الأمريكي عامة، حيث انخفض مؤشر واقعية تقديرات الموازنة العامة الأمريكية - المتعلقة بالمنح - بواقع خمس درجات، من 30 % إلى 25 % وذلك بين العامين 2005 - 2007⁽²⁹⁾ بما يقيد قدرة الدول المتلقية للمساعدات على صياغة خطط تنموية مستدامة، انخفاض - كذلك - مؤشر استخدام نظم الدولة المتلقية للمساعدات من 10 % إلى 3 % علي مستوى إدارة المالية العامة، ومن 12 % إلى 5 % فيما يتعلق بنظام المشتريات الحكومية خلال الفترة ذاتها⁽³⁰⁾،

أما فيما يتعلق بمصر، فقد انخفض ذلك المؤشر - الضعيف أصلا - من 9% إلى 3%،⁽³¹⁾ ما يشير إلى عدم ثقة الجانب الأمريكي في كفاءة نظم الدول التي يدعمها. انخفض كذلك مؤشر تنسيق بعثات المساعدات من 20% إلى 9%، ما يشير إلى وجود أكثر من توجه واحد داخل نظام المساعدات، أو أن يكون ذلك سببه حرص بعض الإدارات الفرعية علي إنجاز عدد من المشروعات علي حساب الإدارات الأخرى.

بينما تحسن عدد آخر من المؤشرات، أهمها؛ تحسن المؤشر الخاص بفرض شروط مقابل المساعدات تحسنا كبيرا، من 7% إلى 74%، ما يشير إلى نية الحكومة الأمريكية مساعدة البلدان النامية في إمتلاك برامجها التنموية، وكذلك المؤشر الخاص باستناد المساعدات إلى برامج مخططة من 29% إلى 37%.

أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في تخطي التحدي الرئيسي المتعلق بالوصول بقيمة مساعداتها إلى 0.7% من الناتج القومي، حيث لم تتعدى إجمالي مساعداتها نسبة 0.19% من الناتج القومي الأمريكي عام 2008، علي الرغم من تحسن هذه النسبة بواقع 20% عن عام 2007،⁽³²⁾ إلا أن الولايات المتحدة مازالت تفصلها مسافة كبيرة بينها وبين الوصول بقيمة المساعدات إلى ما تم الاتفاق والتأكيد عليه في أكثر من مؤتمر دولي.

الإطار التالي يلقي الضوء علي نموذج للمشروعات المنفذة من خلال التعاون الدولي مع الولايات المتحدة، لم يتسني لفريق العمل الوقوف علي أثر ذلك المشروع علي واقع البيئة في القاهرة الكبرى، حيث لاتتوافر أية معلومات عن تقييم الأداء في مثل هذا المشروع.

بدأ مشروع تحسين هواء القاهرة بهدف تحضير وتنفيذ خطة لتخفيض الأنبعاثات من مصاهر الرصاص فى القاهرة الكبرى وتحويل حافلات النقل العام لتعمل بالغاز الطبيعى، وقد تحققت هذه الخطة من خلال الأساليب التى تعمل على تخفيض تلوث الهواء من خلال تحسين نوعية الهواء بالتركيز على قطاعين مهمين؛ مصاهرة الرصاص فيما يتصل بالانبعاثات الصناعية، وتحويل السيارات الى الغاز الطبيعى المضغوط فيما يتعلق بقطاع النقل.

وقد بدأ مشروع تحسين هواء القاهرة فى 1996 وانتهى فى سنة 2003، وتم تنفيذه فى القاهرة الكبرى بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويعتبر هذا المشروع من افضل الممارسات لأنه يؤيد نشاط من الأنشطة الأكثر سيطرة على تلوث الهواء التى عملت على خفض مستويات الرصاص المحمولة جواً والجسيمات الدقيقة وغيرها من الملوثات فى القاهرة من خلال برنامج شامل مبنى على الأنشطة الفنية والسياسة والقانونية والمؤسسية.

وقد أوضحت د. مواهب ابو العزم، الرئيس التنفيذى لجهاز شؤون البيئة المصرى، ان نجاح المشروع واضح جدا، وأن المشروع نجح فى تحديد معايير جديدة لانبعاثات السيارات وتصميم شبكة كوسيلة اختبار للسيارات، وتم افتتاح أول محطة لاختبار انبعاثات السيارات، وقد ساهمت جميع الأنشطة السابقة فى اتباع نهج استباقى للحد من التلوث، كما أن هذا المشروع يعمل على التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى كوقود للأساطيل ووسائل النقل العام، وساعد فى إطلاق أول حافلة بالقاهرة تعمل بالغاز الطبيعى، وقد تم تصميم وسيلة جديدة ساعدت على تطوير عقد مع مبادئ توجيهية صارمة لمراقبة الانبعاثات. وعلاوة على ذلك، فإن هذا المشروع نفذ أول برنامج موثوق لمراقبة نوعية الهواء المحيط فى القاهرة. وأخيرا، فإن البرنامج قد ساعد السلطات المصرية لعمل خطة ناجحة وتنفيذ حملات لتوعية الجمهور بالبنزين الخالى من الرصاص وضبط

تابع إطار رقم (1)

موتورات السيارات، وقد نجح المشروع فى تطبيق نظام متكامل لإدارة أفضل لتلوث الهواء فى القاهرة الكبرى.

وفى رأى الدكتورة أبوالعزم، كان للمشروع تأثير اساسى على تغير المناخ فى منطقة القاهرة الكبرى، من خلال أداء المشروع انخفضت كثافة الرصاص بشكل ملحوظ، وكان ذلك ملحوظ اثره فى شبرا الخيمة حيث انخفضت نسبة الرصاص فى الهواء بنسبة 70 فى المائة، وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض كثافة الرصاص فى دماء الأطفال. ومن المعتقد أنه يجب ان تعطى أولوية فى المستقبل لمشاريع مشابهة لمشروع تحسين هواء القاهرة. وهذا المشروع يمكن أن يتكرر فى بقية محافظات مصر، خاصة حيث يكون تلوث الهواء فى أعلى مستوياته، وتوصى الدكتورة أبو العزم بالمزيد من المشاريع التى تركز على علاج الرصاص فى خططنا المستقبلية. ومع ذلك، من الممكن ان تكون المشاريع المستقبلية أكثر نجاحاً إذا كان هناك حصة أكبر مخصصة للأنشطة المتعلقة ببناء القدرات والاستشارات لخدمة المشروع وأهدافه بطريقة افضل.

حنان محمد عباس، باحث ومسئول تقييم مشروعات - مركز تقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلى، نشرة الوقع، المجلد رقم 8، العدد رقم 2، ابريل 2010

<http://www.pema.gov.eg/FileUpload/Publication/Files/196.pdf>

■ ألمانيا:

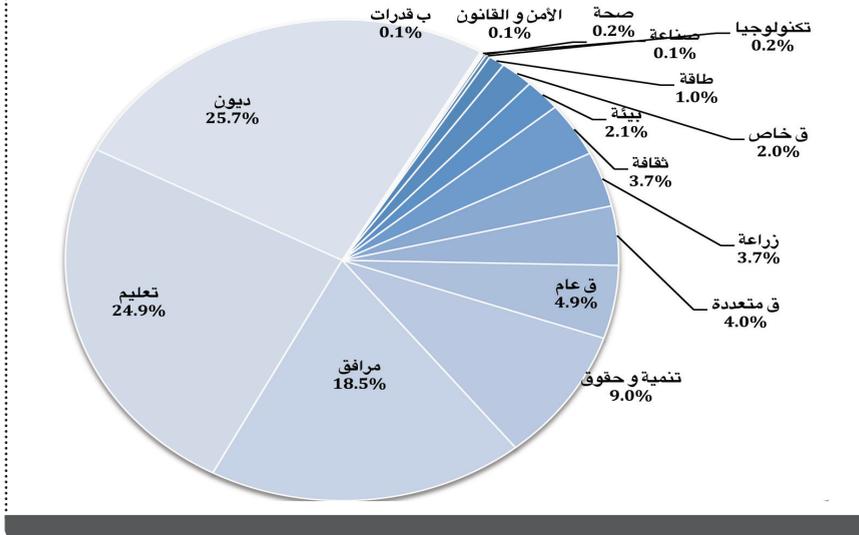
تحتل ألمانيا المرتبة الثانية بين أكبر مانحي مصر ضمن مجموعة دول لجنة المساعدات بنسبة 15.8 % من جملة مساعدات تلك المجموعة، ونسبة 12.8 % من جملة المساعدات الواردة لمصر، حيث بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها ألمانيا لمصر خلال الفترة 2005-2009 مبلغا وقدره 918.441 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 37 % خلال تلك الفترة.

تتمثل النسبة العظمى من المساعدات الألمانية لمصر في قطاع التخفيف من عبء الديون بقيمة 130.47 مليون دولار بنسبة 25.7 % من جملة مساعداتها لمصر، ثم يأتي قطاع التعليم والتدريب المهني في المرتبة الثانية من أولويات الدعم الألماني لمصر بقيمة 126.16 مليون دولار بنسبة 25 % تقريبا، تتوجه معظم المساعدات الألمانية في قطاع التعليم - خاصة- لصالح كل من التعليم المهني والعالي من خلال برامج التعلم في بيئة جديدة محسنة، وتشجيع التعليم في ألمانيا وبافاريا، وبناء المدارس الابتدائية، وتقديم المنح التعليمية، وإدارة السياسات التعليمية، وتقديم حوافز وتشجيع الطلاب المتفوقين علميا بالخارج، دعم تكاليف الحاق المدرسين للعمل بمؤسسات التعليم المركزية بالخارج، وبناء القدرات في مجال التعليم الإلكتروني، ومراكز التدريب المهني الخاصة، وتطوير تعليم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالتدريب المهني.

يأتي قطاع المرافق العامة بما يتضمنه من امدادات مياه الشرب والصرف الصحي، تدريب العاملين في محطات الطاقة، الدعم الاستراتيجي لوزارة الري والموارد المائية، موارد المياه وتنظيم استخدامها في كفر الشيخ في المرتبة الثالثة بقيمة 93.94 مليون دولار بنسبة 18.5 %، ثم قطاع التنمية وحقوق الإنسان بقيمة 45.43 مليون دولار بنسبة 9 %، ويأتي بناء القدرات ودعم رجال الأعمال، وبناء القدرات الإدارية لمركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري من أجل حرية تدفق المعلومات، والتدريب علي الإدارة التكنولوجية المتقدمة، وتدريب شباب الدبلوماسيين في المرتبة الأخيرة بقيمة 310 ألف دولار فقط بنسبة 0.1 % تقريبا، وفقا للشكل التالي⁽³³⁾:

توزيع المساعدات الألمانية علي القطاعات

شكل رقم (7)



تحسن مؤشر ألمانيا الخاص بمدى واقعية وشمولية تقديرات الموازنة العامة الألمانية من 50% إلى 75%، وتضاعف مؤشر تنسيق المساعدات الفنية من 33% إلى 72%، تحسن -كذلك- مؤشر استخدام نظم الدولة من خلال تحسن المؤشرين الفرعيين؛ حيث تحسن مؤشر ادارة المالية العامة من 36% إلى 40% وكذلك مؤشر المشتريات الحكومية من 34% إلى 60%، كما تحسن مؤشر تسجيل المسحوبات وجدولتها من 48% إلى 54%، وصل مؤشر مشروطية المساعدات إلى مداه بواقع 100% بعد أن سجل 94% عام 2005، ما يشير إلى عدم فرض شروط من أي نوع علي شركاء التنمية.

تحسن - كذلك - مؤشر المساعدات المستندة إلى برامج تحسنا مقبولا من 19% إلى 34%، وكذلك مؤشر تنسيق بعثات المساعدات 29% إلى 35%. ووفقا لهذه المؤشرات ربما تمثل ألمانيا أفضل نظم المساعدات الإنمائية إذا ما استمرت في تطوير برامجها علي ذلك النحو. الإطار التالي يتضمن مقابلة مع مدير بنك التعمير الألماني حيث يركز اثناء المقابلة على مشروعات الطاقة التي يدعمها البنك في مصر بوصفها أحد جوانب برامج المساعدة الألمانية لمصر.

يقوم بنك التعمير الألماني (KFW) بتمويل الإستثمارات وتقديم الخدمات الإستشارية للمشروعات فى الدول النامية، حيث يعمل البنك بالنيابة عن وزارة ألمانيا للتعاون الإقتصادى والتنمية. والهدف الأساسى للبنك يتمحور فى التعاون الألمانى التتموى من أجل تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لشعوب الدول النامية، وذلك فى عدة مجالات تشمل محاربة الفقر، وحماية الموارد الطبيعية، والمساعدة فى تحقيق السلام العالمى.

هل يمكن إعطاء نبذة عن كيفية عمل البنك فى مصر؟

بنك KFW فى مصر يدعم تنفيذ المشاريع التى تمول بالإشتراك بين الحكومتين المصرية والألمانية وهو فى الأساس بنك، ففى مقدرته جمع الأموال من الأسواق العالمية، غير تلك المحددة من قبل الميزانية المقدمة من حكومة ألمانيا، وبالتالي يقدم أكبر.

والبنك لا يقوم بتنفيذ المشاريع بنفسه، وإنما الجانب الشريك فى المشروع هو الذى يقوم بتنفيذه، مثل هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر. ففور موافقة الحكومة الألمانية على إنشاء محطة رياح على سبيل المثال فإن ذلك يُعتبر بمثابة الضوء الأخضر للبنك لدعم الجانب الشريك فى التحضير لتنفيذ المشروع من خلال القيام بدراسات الجدوى والتقييمات المشتركة والإنفاق على تصميم، وتنفيذ، وإدارة، وتمويل المشروع، بينما يقوم الجانب الحكومى بالتنفيذ، وبالتالي، فإن المشروع لا يكون ألمانى، وإنما هو مدعم من قبل الجانب الألمانى.

كيف ساهم بنك KFW فى مجال الطاقة المتجددة فى مصر؟

على مدى الثمانى أو التسع سنوات الماضية، كان نشاط البنك واضح فى مجالات الطاقة المتجددة فى مصر، ففى مجال طاقة الرياح، بدأ KFW نشاطه فى الزعفرانة، وحيث مازال العمل مستمر، لدعم وتمويل محطة رياح قدرتها

تابع إطار رقم (2)

تزيد عن 160 ميجاوات بتمويل قدره 180 مليون يورو وقد تم الإنتهاء من العمل مؤخراً فى مشروع الزعفرانة 4 وعلى هذه، فالتجربة فى مصر فى هذا المجال تُعتبر إيجابية ومثمرة، وخاصة بالعمل المشترك مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

ومن آخر مشروعات KFW هى محطة رياح بجبل الزيت جنوب الفردقة قدرتها 200 ميجاوات، بتمويل مشترك مع بنك الإستثمار الأوروبى والإتحاد الأوروبى، بتكلفة قدرها حوالى 300 مليون يورو. وهنا يجب الإشارة إلى أن الجانب المصرى يشارك فى تمويل مشاريعه فى هذا المجال بنسبة تصل إلى 40 %.

بالإضافة إلى ذلك فإن KFW يدعم هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة فى القيام بتقييم الأثر فيما يخص البيئة، والتي تشمل دراسات عديدة منها هجرة الطيور. فعلى سبيل المثال، تستخلص الحكومة المصرية النتائج التى تساعد على توقع الأماكن الحمراء، أى التى تدل على وجود حركة كثيفة لهجرة الطيور وبالتالي فإن إنشاء محطات رياح فى هذه المناطق ممنوع، أما توقع الأماكن الصفراء، فهى تدل على أن هجرة الطيور فى هذه المناطق بحاجة إلى دراسة أكثر تعمقاً للتأكد، وأخيراً المناطق الخضراء، أى المناطق الآمنة لإنشاء محطات رياح.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم KFW بدعم الحكومة لتشجيع القطاع الخاص ليشارك فى تمويل بناء محطات الرياح فى مصر، وفى مايو 2009 تمت أول مناقصة لمشاركة القطاع الخاص فى تمويل إنشاء محطة رياح.

وعلى مدار السنوات الماضية، قام البنك بتقديم الدعم فى مجال الطاقة المائية، كإعادة تأهيل مولدات السد العالى بأسوان، كما قام بتمويل محطة طاقة مائية بنجع حمادى، ويناقش حالياً مع الحكومة المصرية إنشاء محطة طاقة مائية أخرى بأسسيوط.

ماهى التحديات التى تتكرر فى مشاريع الطاقة؟

تُعتبر تكلفة الكهرباء منخفضة بالمقارنة فى مصر، وليس لدى المستهلكين حافز يدعو إلى توفير الطاقة، وبالتالي تزيد معدلات إستهلاك الطاقة بنسب تتراوح بين 7% إلى 8% سنوياً، وهذا يعنى أن كل عام على الحكومة المصرية إنشاء محطات جديدة لتوليد الطاقة للتماشى مع الزيادة السنوية، لذا نظراً لأن الطاقة مدعمة، فهناك إهدار للطاقة بصورة كبيرة، فتوصياتى فى هذا الشأن للحكومة المصرية هو أن تخلق مزيج لتعريفات الإعانات الإجتماعية بطريقة لا تزيد العبء على الطبقات الفقيرة وتخلق حافز لتوفير الطاقة لدى الطبقات الأعلى. وعلى الرغم من تحسن الوضع فيما يخص التوفير فى إستهلاك الطاقة عام بعد عام، إلا أنه يجب التركيز بصورة أكبر على زيادة الوعى لدى المستهلكين فيما يخص ترشيد إستهلاك الطاقة، حيث إن الإستهلاك المنزلى على سبيل المثال يمثل 30% إلى 40% من إستهلاك الطاقة فى مصر.

ماهى بؤر الإهتمام فى مشاريع KFW القادمة؟

إن شركاء التنمية، بما فيهم KFW بدأوا فى تولية إهتمام أكبر لمجال ترشيد إستهلاك الطاقة فى المشاريع، وحالياً يقوم KFW مع وزارة الصناعة والتجارة بالتحضير لبرنامج يركز على ترشيد إستهلاك الطاقة فى مجال الصناعة فى مصر، وهذا تحدى يواجه العديد من المصانع القديمة التى لديها معدات قديمة قد تفتقر للعزل وبالتالي تهدر الكثير من الطاقة، هذا البرنامج يهدف إلى تشجيع المصانع على الترشيد فى إستهلاك الطاقة من خلال تقديم حوافز للجهات التى تقوم بذلك.

مركز تقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلى، نشرة الوقع، يوليو 2009

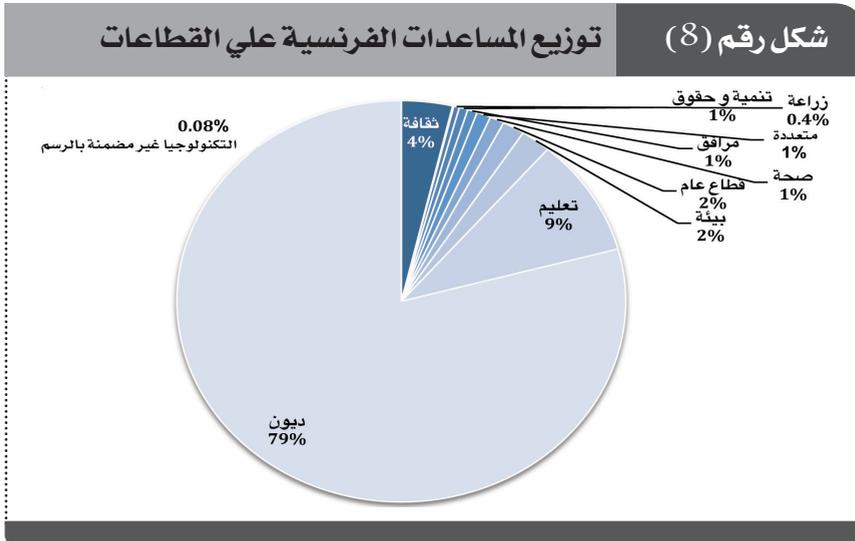
<http://www.pema.gov.eg/FileUpload/Publication/Files/182.pdf>

■ فرنسا:

تحتل فرنسا المرتبة الثالثة بين أكبر مانحي مصر ضمن مجموعة دول لجنة المساعدات بنسبة 13.1 % من جملة مساعدات تلك المجموعة، ونسبة 10.6 % من جملة المساعدات الواردة لمصر، حيث بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها فرنسا لمصر خلال الفترة 2005-2009 مبلغا وقدره 759.131 مليون دولار أمريكي. بزيادة قدرها 37 % خلال تلك الفترة.

تتمثل النسبة العظمى من المساعدات الفرنسية لمصر في قطاع التخفيف من عبء الديون بقيمة 503.25 مليون دولار بنسبة 79.0 % من جملة مساعداتها لمصر، ثم يأتي قطاع التعليم في المرتبة الثانية من أولويات الدعم الفرنسي لمصر بقيمة 60.29 مليون دولار بنسبة 9 % تقريبا، تتوجه معظم المساعدات الفرنسية في قطاع التعليم - خاصة - لصالح التعليم العالي.

يأتي قطاع الثقافة والإبداع في المرتبة الثالثة بقيمة 23.36 مليون دولار بنسبة 4 %، في حين تتمثل المساعدات الواردة لقطاع التنمية وحقوق الإنسان بقيمة 3.97 مليون دولار بنسبة 0.6 % فقط، ويأتي قطاع التكنولوجيا في المرتبة الأخيرة بقيمة 530 ألف دولار فقط بنسبة 0.08 % تقريبا، وفقا للشكل التالي:



تحسن مؤشر فرنسا الخاص بمدى واقعية وشمولية تقديرات الموازنة العامة الفرنسية من 43 % إلى 56 %، وتضاعف مؤشر تنسيق المساعدات الفنية من 20 % إلى 48 %، تحسن - كذلك - مؤشر استخدام نظم الدولة من خلال تحسن المؤشرين الفرعيين؛ حيث تحسن مؤشر ادارة المالية العامة من 28 % إلى 40 % بينما تراجع مؤشر المشتريات الحكومية تراجعاً طفيفاً من 60 % إلى 59 %، كما تحسن مؤشر تسجيل المسحوبات وجدولتها من 30 % إلى 45 %، في حين تراجع مؤشر مشروطة المساعدات تراجعاً ملحوظاً من 90 % إلى 82 %، ما يشير إلى فرض الحكومة الفرنسية لمزيد من الشروط علي شركاء التنمية.

تحسن مؤشر المساعدات المستندة إلى برامج تحسناً طفيفاً من 30 % إلى 32 %، وكذلك مؤشر تنسيق بعثات المساعدات من 10 % إلى 31 %.

■ اليابان:

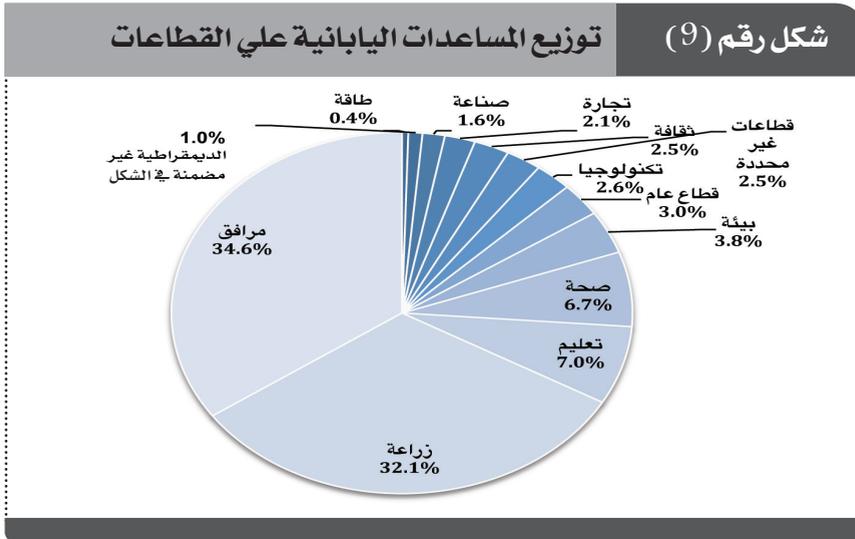
تحتل اليابان المرتبة الرابعة بين أكبر مانحي مصر ضمن مجموعة دول لجنة المساعدات بنسبة 10.4 % من جملة مساعدات تلك المجموعة، ونسبة 8.4 % من جملة المساعدات الواردة لمصر، حيث بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها اليابان لمصر خلال الفترة 2005 - 2009 مبلغاً وقدره 601.978 مليون دولار أمريكي. بزيادة قدرها 39 % خلال تلك الفترة.

تتمثل النسبة العظمى من المساعدات اليابانية لمصر في قطاع المرافق العامة بقيمة 75.47 مليون دولار بنسبة 35 % تقريباً من جملة مساعداتها لمصر، تتركز هذه النسبة الكبيرة من المساعدات في قطاعي مياه الشرب والنقل، وتطوير المناطق العشوائية مثل مشروع إعادة تأهيل وتنظيم منشية الذهب ببحر يوسف.

ثم يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثانية من أولويات الدعم الياباني لمصر بقيمة 69.99 مليون دولار بنسبة 32 % تقريباً، تتوجه معظم المساعدات اليابانية في ذلك القطاع لصالح مدخلات الزراعة ومياه الري ومصادرها مثل

الإمداد بالمياه في الشرقية.

يأتي قطاع التعليم في المرتبة الثالثة، خاصة التعليم الابتدائي، وتحسين أدوات تعليم اللغة اليابانية في جامعة القاهرة، بقيمة 15.31 مليون دولار بنسبة 7 %، تتمثل المساعدات الواردة لقطاع الديمقراطية وحقوق الإنسان بقيمة 2.15 مليون دولار بنسبة 1 % فقط، ويأتي قطاع الطاقة في المرتبة الأخيرة بقيمة 950 ألف دولار فقط بنسبة 0.4 % تقريبا، وفقا للشكل التالي:



تحسن مؤشر اليابان الخاص بمدي واقعية وشمولية تقديرات الموازنة العامة اليابانية من 30 % إلى 45 %، وتحسن مؤشر تنسيق المساعدات الفنية تحسنا طفيفا من 74 % إلى 76 %، تحسن - كذلك - مؤشر استخدام نظم الدولة من خلال تحسن المؤشرين الفرعيين؛ حيث تحسن مؤشر ادارة المالية العامة من 29 % إلى 62 % ومؤشر المشتريات الحكومية من 26 % إلى 61 %، كما تحسن مؤشر تسجيل المسحوبات وجدولتها من 34 % إلى 48 %، كما واصل مؤشر مشروعية المساعدات تحسنه من 89 % إلى 95 %، تحسن - كذلك - مؤشر المساعدات المستدة إلى برامج من 33 % إلى 52 %، وظل مؤشر تنسيق بعثات المساعدات علي حاله من التدني بواقع 2 % فقط.

ثانياً: المساعدات متعددة الأطراف Multilateral Assistance:

تمثل المساعدات الواردة من المنظمات - متعددة الأطراف - المصدر الثاني للمساعدات الواردة لمصر، وذلك بنسبة 19% من جملة المساعدات الإنمائية الرسمية. شهدت تلك المساعدات تراجعاً حاداً بواقع 23.3- %، خلال الفترة 2005 - 2009، بمعدل سنوي مركب 5- %، من 306 مليون دولار عام 2005 إلى 234 مليون دولار عام 2009، حيث انخفضت خلال الأعوام الثلاث الأخيرة 2007، 2008، 2009 علي التوالي.

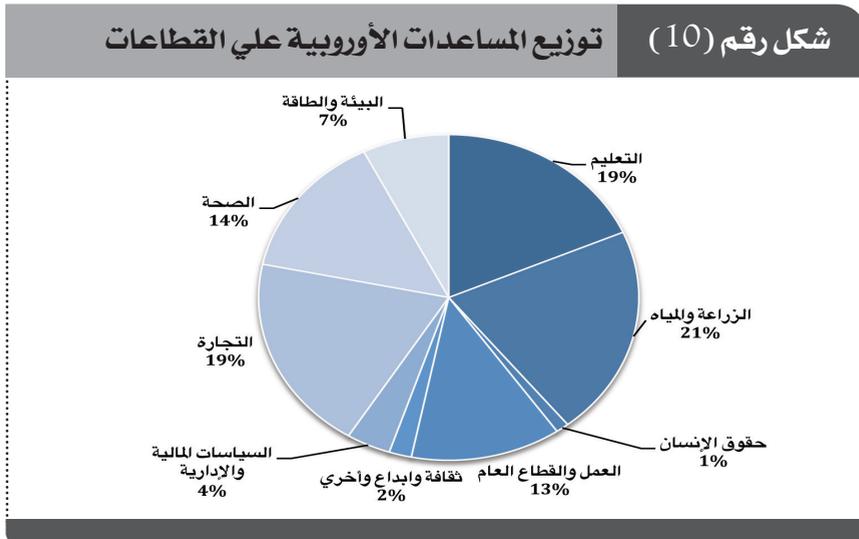
يأتي الاتحاد الأوروبي علي رأس قائمة المؤسسات متعددة الأطراف من حيث المساعدات التي يقدمها لمصر، حيث بلغت قيمة تلك المساعدات 1.129 مليار دولار خلال الفترة 2005 - 2009. تمثل قيمة تلك المساعدات نسبة 81.7% من جملة مساعدات المؤسسات متعددة الأطراف.

تأتي الوكالة الدولية للتنمية في المرتبة الثانية بقيمة 151.63 مليون دولار بواقع 11% من جملة مساعدات المؤسسات متعددة الأطراف، ثم الصندوق الإفريقي للتنمية (AFDF) بقيمة 30.24 مليون دولار بنسبة 2.2%، ثم كل من اليونيسيف (UNICEF) والصندوق العالمي للبيئة (GEF) بقيمة 15.91، 14.61 مليون دولار علي التوالي بنسبة 1.1% تقريباً، ثم الصندوق العالمي لمكافحة أمراض الأيدز والملاريا، Tuberculosis, and Malaria بقيمة 13.49 مليون دولار بنسبة 1%، ثم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بقيمة 12.21 مليون دولار بنسبة 0.9%، ثم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بقيمة 10.99 مليون دولار بنسبة 0.8%، ثم برنامج الأغذية العالمي (WFP) بقيمة 2.99 مليون دولار بنسبة 0.2%، وأخيراً برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الأيدز (UNAIDS) بقيمة 1.86 بنسبة 0.1% ⁽³⁴⁾.

■ الاتحاد الأوروبي:

كما أوضحنا عالية، يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى من قائمة المؤسسات الدولية متعددة الأطراف من حيث المساعدات التي يقدمها لمصر، حيث بلغت قيمة تلك المساعدات 1.129 مليار دولار خلال الفترة 2005 - 2009. تمثل قيمة تلك المساعدات نسبة 81.7% من جملة مساعدات المؤسسات متعددة الأطراف.

تتمثل النسبة العظمى من مساعدات الاتحاد الأوروبي في قطاع الزراعة ومصادر المياه بنسبة 21%، يليه قطاع التعليم الابتدائي والعالي والمؤسسات البحثية بنسبة 19%، وكذلك قطاع التجارة بنسبة 19%، ثم قطاع الصحة بالتركيز على الرعاية الصحية الأولية بنسبة 14%، ثم القطاع العام وسياسات التشغيل ومكافحة البطالة بنسبة 13%، ثم البيئة والطاقة بنسبة 7%، وأخيرا - كالعادة - حقوق الإنسان 1%.



منذ العام 2004 استهدف الاتحاد الأوروبي تحقيق أفضل نتائج لمشروعات التنمية التي يديرها في مصر، حيث أنشئ إطارا مؤسسيا لتنسيق المشروعات تحت عنوان «برنامج دعم الشراكة المصرية الأوروبية» الذي يعمل مع الجانب

الحكومي فقط في مصر، وهذا البرنامج يدير مجموعة من الآليات التي تخدم هذه الشراكة مثل بناء القدرات المؤسسية من خلال التوأمة المؤسسية لإحداث تعاون ونقل المعرفة بحيث تصل للمستوى الأوربي من حيث الأنشطة والتشريعات.

تمثل التوأمة أحد أهم آليات الشراكة المصرية الأوروبية في مجال التنمية، حيث تتم هذه التوأمة بين الأجهزة المصرية ونظيراتها في دول الإتحاد الأوروبي، مثل التوأمة التي حدثت مع جهاز التعبئة العامة والإحصاء بالدانمارك، وهيئة السلامة البحرية المصرية مع نظيرتها السويدية في مجال الإدارة والتشريعات، ولا زالت هناك ورش عمل تقام لدعم قدرات العاملين في هذه المؤسسات المصرية⁽³⁵⁾.

كلما زادت العلاقات بالاتحاد الأوربي قوة كلما زاد الدعم الموجه من الاتحاد الأوربي، حيث أن هناك سياسة تفضيلية من الاتحاد الأوربي تجاه دول الجوار كل دولة على حدة، لذلك تختلف بنود عقود الشراكة مع الدول المتلقية للمنع وكذلك المبالغ الممنوحة وفقا لقرب الدولة المتلقية سياسيا من دول الاتحاد الأوربي، ووضع الديمقراطية في هذه البلاد، ووفقا أيضا لتعداد السكان في هذه البلدان⁽³⁶⁾.

إن الحوار والمفاوضات التي تتم بين كلا من الجانب المصري والجانب المانحة يتوقف نجاحها على المصلحة المشتركة، فالجانب المانح لا يغفل مصلحته أيضا، والمنح تقع في منطقة ما بين مصلحتنا ومصلحة المانحين⁽³⁷⁾.

وتحدد الجوانب الإجرائية الكيفية التي يتم بها تسليم المنح، حيث لا تحصل مصر على المنح مباشرة فهناك، «NIP» National Indicative Program الذي يمثل خطة عمل لتقييم الحاجات من خلال المشاركة، ويتم تحديد المجالات الإنفاقية، وداخل هذا البرنامج تخصص المبالغ المخصصة للدعم الفني والتوأمة المؤسسية، حيث تقوم وزارة التعاون الدولي بتحديد الجهات المحتاجة أولا، ثم يتم تحديدها بعد ذلك من الجانبين وفقا للمبدأ المطبق والمنصوص عليه CO-ownership، كما تتيح خطة عمل سياسة الجوار العمل للجانب فرعية تناقش

فيها كافة الاحتياجات وفى النهاية تؤخذ توصياتها، وتكون المسئولية مشتركة بين الجانبين ووفقا لمحاضر الاجتماعات يتم مراجعة action points وتكون المحاسبة مشتركة وعلى قدم المساواة⁽³⁸⁾.

خلال الفترة 2007 - 2010 وضع الاتحاد الأوروبي خريطة أولويات عمله في مصر في إطار سياسة الجوار واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، حيث رصد ما قيمته 558 مليون يورو، تضمنت هذه الأولويات:

■ دعم الإصلاح في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة العدل، بما قيمته 40 مليون يورو، بنسبة 7% من إجمالي ما تم تخصيصه، ويشمل ذلك؛ دعم التنمية السياسية، واللامركزية، وتعزيز الحكم الرشيد بواقع 13 مليون يورو، تعزيز وحماية حقوق الإنسان بواقع 17 مليون يورو، ودعم تحديث إدارة العدالة بواقع 10 مليون يورو⁽³⁹⁾.

■ تنمية تنافسية ونتاجية الاقتصاد المصري، بقيمة 220 مليون يورو، بنسبة 40% من الإجمالي، يشمل ذلك دعم تنفيذ برنامج خطة العمل بما يتضمنه من تسهيل التبادل التجاري والإصلاح الضريبي، التشريعات الاقتصادية وبيئة الأعمال، الزراعة والنقل والطاقة، وتحديث النظام الإحصائي.

■ تأكيد استدامة عملية تنمية إدارة الموارد البشرية والطبيعية علي نحو أفضل، بقيمة 298 مليون يورو، بنسبة 53% من مخصصات الخطة، يتضمن ذلك؛ دعم إصلاح التعليم بواقع 120 مليون يورو، دعم إصلاح قطاع الصحة العامة بواقع 120 مليون يورو، دعم استثمارات قطاع النقل والطاقة والبيئة بواقع 58 مليون يورو في صورة قرض مدعم بفائدة مخفضة⁽⁴⁰⁾.

يتضح من موازنة برنامج الفترة 2007 - 2010 مدي اهتمام الجانب الأوروبي بالجوانب الاقتصادية - وما يرتبط بها من استثمارات النقل والطاقة والنظم الإدارية لتسهيل التعامل مع الكيانات الأوروبية واللوائح التي تحكمها- وذلك علي حساب تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي لم يمثل سوي

7 % فقط من جملة مخصصات الفترة.

معوقات تدفق المعونات من الاتحاد الأوروبي:

أشار مدير برنامج دعم الشراكة المصرية الأوروبية إلى أن الموقف السياسي من قضايا بعينها قد يشكل أحد أهم معوقات تدفق المعونات، حيث أكد علي ارتباط المعونات الأجنبية دوما بالتطور الذى تحرزه مصر فى مجال حقوق الإنسان، مثل إصرار الجانب المانح على أن تقوم مصر بإلغاء عقوبة الإعدام مثلا، فهو أمر غير مقبول بسبب وضع مصر الفريد، فإلغاء عقوبة الإعدام قد تكون عواقبه كارثية. تتمثل الشكوي من بقاء الإجراءات مملحا آخر من ملامح المعوقات أحيانا، فقد يستغرق توقيع الجانب المانح 45 يوما على اتفاقية واحدة، ونحن قد نكون فى عجلة من أمرنا مثلا، أو عدم فهم الجانب المانح لبعض القوانين المصرية التى تحكم موضوع المنح ولكنها مشكلات لا تحدث يوميا⁽⁴¹⁾. الإطار التالى يستعرض أحد مشروعات الاتحاد الاوروبى فى مصر وأهم الانجازات التى حققها من وجهة نظر مركز تقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلى التابع لوزارة التعاون الدولى المصرية، حيث لم يتسنى لفريق العمل الإطلاع على تقييم شامل لذلك المشروع حيث لا يوفر المركز مثل هذه الدراسات لتكون متاحة للكافة، ومن ناحية اخرى فإن التقييمات التى يجريها المركز تعتمد على منهجية المخرجات وليس على قياس أثر هذه المشروعات على الواقع المصرى.

برنامج الأطفال المعرضين للخطر - Children at risk program

إطار رقم (3)

بدأ برنامج الأطفال المعرضين للخطر فى مارس 2005 ونفذ فى سبع محافظات فى مصر (القاهرة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقناة وأسوان) وأنتهى فى فبراير 2009. والهدف العام للمشروع هو الحد من الفقر بين الأطفال المعرضين للخطر، وتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية على المساهمة بفعالية فى التنمية الاجتماعية. ويستهدف البرنامج تعليم الفتيات والشابات، وضحايا ختان الإناث، وأطفال الشوارع والذين يتم استغلالهم من

خلال عمالة الأطفال، والأطفال المعوقين. وقد منح البرنامج 6 مليون يورو إلى 14 منظمة غير حكومية مختارة لتنفيذ مشاريع لمكافحة عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، ودعم إعادة إدماج الأطفال المعوقين. وقد تم تمويل البرنامج من خلال الاتحاد الأوروبي، وجرى تنفيذه من قبل المجلس القومى للطفولة والأمومة وعدد من المنظمات المصرية والدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، والمنظمات غير الحكومية، والمساعدة التقنية للمشروع من قبل التعاون الفنى الألمانى.

الإنجازات: تمكن البرنامج من إنشاء 200 مدرسة للفتيات، وإعداد مواد ترويجية وبرامج للتلفزيون والراديو. وبالنسبة لقطاع أطفال الشوارع، فقد حقق البرنامج العديد من الإنجازات من خلال جمعيات تنمية المجتمع، والمنظمة القبطية الانجيلية للتنمية الاجتماعية، وقرى الأمل، وأطباء العالم. كما قامت المنظمة القبطية الانجيلية للتنمية الاجتماعية بتدريب بعض الأشخاص وجمعيات تنمية المجتمع المدنى، بالإضافة إلى ادماج 1475 طفل معوق فى المجتمع وذلك فى ملوى بالمنيا، وعلاوة على ذلك، قدمت برامج لتوعية الأطفال المعرضين للخطر، ونظمت حلقات نقاش لتعريف 538 طفل بحقوقهم.

مصر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأطفال:

تعتبر مصر من الدول النشطة فى برامج تحسين الوضع الاجتماعى للأطفال وفى عام 1989. تم إطلاق البرنامج الوطنى لحماية الطفل المصرى على مدى عشر سنوات (العقد الأول). وفى عام 1990 نظمت مصر القمة العالمية للأمم المتحدة من أجل الطفل. ثم تم إصدار قانون الطفل فى عام 1996. وتعتبر مصر واحدة من عشرين دولة صدقت على إتفاقية حقوق الطفل. وفى عام 2002 تم إطلاق العقد الثانى لبرنامج حماية الطفل المصرى.

شريف حلمى، باحث ومسئول تقييم مشروعات، مركز تقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلى، نشرة الوقع، أكتوبر 2009

<http://www.pema.gov.eg/FileUpload/Publication/Files/183.pdf>

ملاحظات عامة:

أوضحت بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة لمصر من شركاء التنمية بوجه عام، علي الرغم من وجود الكثير من التحديات التي تواجه العملية التنموية كما سيأتي ذكره لاحقاً في الجزء التالي.

أوضحت البيانات - كذلك - حاجة المانحين إلى ضبط نظام المساعدات علي نحو يسمح بتحقيق الفعالية القصوي من وراءها، فمؤشرات تقييم أداء المانحين أوضحت عدداً من الحقائق التي يجب وضعها في الحسبان، أهمها:

■ ضرورة تقوية مؤشر واقعية تقديرات الموازنة العامة حتي يمكن للمانحين الوقوف علي حقيقة الكميات المالية المتاحة للتعاون الدولي في موازاناتها، ونسبتها من جملة ناتجها القومي لكي تتمكن من تأدية التزامها بالوصول بمستوي المساعدات إلى 0.7% من ذلك الناتج.

■ ضرورة الاعتماد علي النظم المالية للدول المتلقية للمساعدات حتي يمكن تقوية ملكيتها لبرامجها التنموية، وزيادة مستوى التنسيق بين بعثات المنح لزيادة فعالية المساعدات من ناحية، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من ناحية أخرى، وأخيراً، هناك ضرورة ملحة للعمل علي تقوية الجانب المتعلق ببرمجة مشروعات التنمية.

لقد أوضحت البيانات بما لا يدع مجالاً للشك أن خطاب شركاء التنمية القوي حول أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحياته الأساسية في مصر لا يتناسب مطلقاً مع مستوى المساعدات المتواضعة المقدمة لهذا القطاع، علي خلاف ما حاولت الحكومات المتعاقبة تسويقه للرأي العام المصري من ضخامة المبالغ التي تنفق علي مشروعات حقوق الإنسان في مصر بهدف تسهيل التدخل الأجنبي في صياغة السياسات الداخلية المصرية.

القسم الثالث

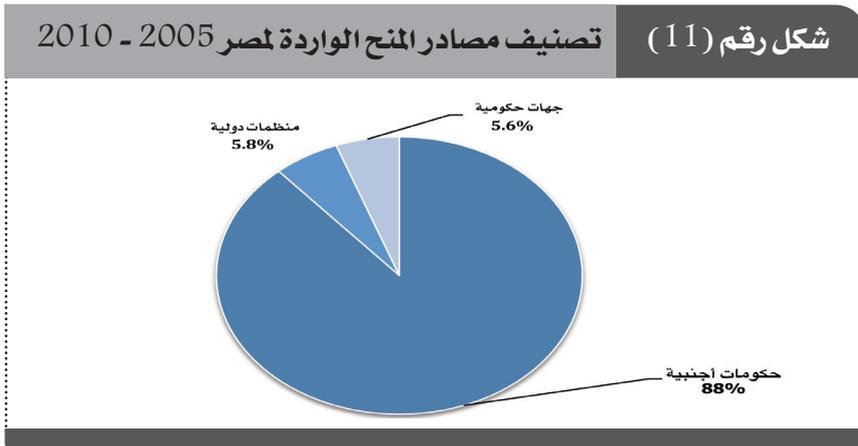
■ حالة المساعدات الإنمائية الرسمية «المنح» من واقع الموازنة العامة المصرية ■

القسم التالي يستعرض حالة المساعدات الإنمائية الرسمية من واقع الحسابات الختامية للموازنة العامة المصرية خلال الفترة 2005 - 2010، محاولاً اختبار مستوى شفافية المعلومات المتعلقة بتلك المساعدات من خلال البيانات الواردة في وثائق الموازنة العامة التي تصدرها وزارة المالية.

■ إجمالي المنح 2005 - 2010:

وفقاً للتقسيم الاقتصادي للموازنة العامة⁽⁴²⁾، تدرج المساعدات الإنمائية في جانب الإيرادات تحت مسمى «المنح»، وتشير البيانات الواردة بوثائق وزارة المالية المصرية إلى أن إجمالي إيرادات الحكومة المصرية من المنح، خلال الفترة 2005 - 2010 بلغ 16,655,834,579 جنيهاً مصرياً⁽⁴³⁾.

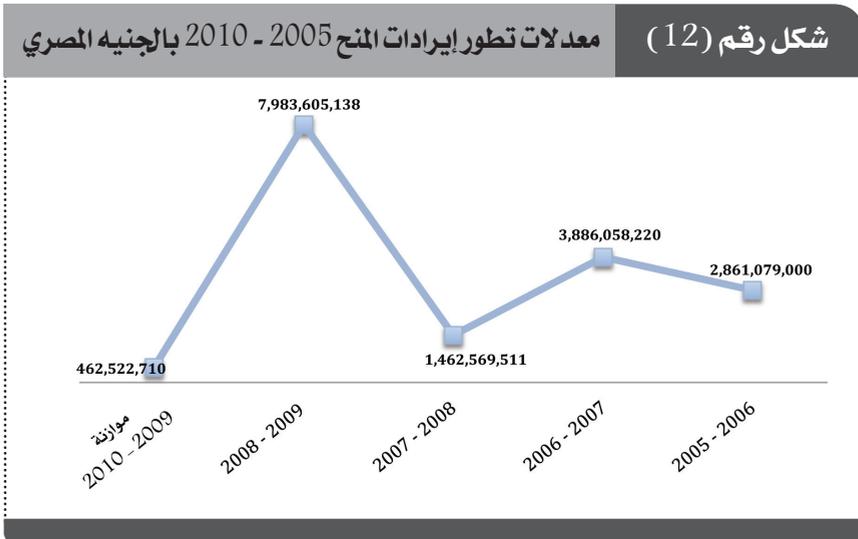
شكلت المنح الواردة من الحكومات الأجنبية النسبة العظمى من بين هذه الإيرادات بقيمة 14,747,584,279 جنيهاً مصرياً، بنسبة 88% من جملة المنح، تلتها المنح الواردة من المنظمات الدولية بقيمة 973,891,792 جنيهاً بنسبة 5.8%، وأخيراً، المنح الواردة من جهات حكومية بقيمة 934,358,508 جنيهاً، بنسبة 5.6% من إجمالي المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية، وفقاً للشكل التالي:



شهدت تدفقات المنح والمساعدات الرسمية تراجعا حادا خلال تلك الفترة بلغ 84 % علي مدار السنوات الخمس، من قيمة 2.861.097.000 جنيها عام 2005 - 2006 إلى ما قيمته 462.522.710 جنيها عام 2009 - 2010، حيث انخفضت المنح الواردة من الحكومات بواقع 92 %، المنح من المنظمات الدولية بنسبة 65 %، بينما ارتفعت منح الجهات الحكومية بنسبة 127 % خلال هذه الفترة.

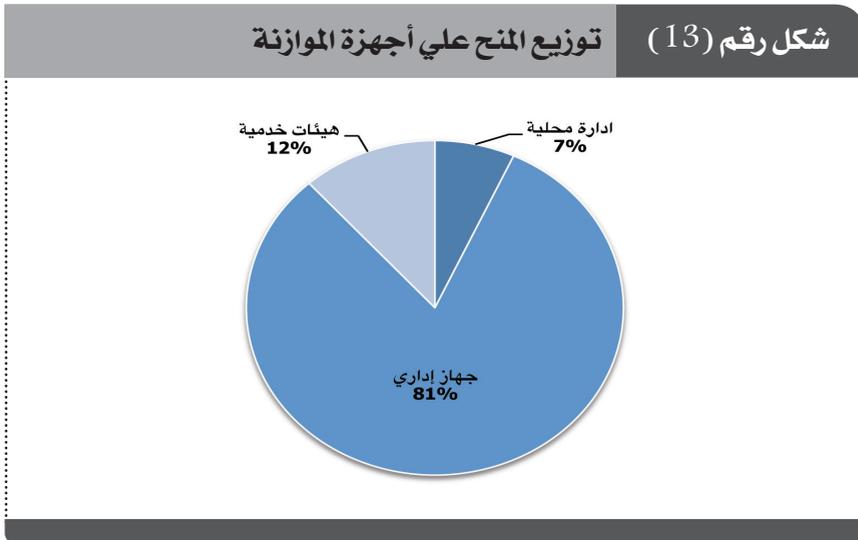
■ تطور المنح 2005 - 2010:

المنحني البياني لتدفقات المنح خلال الفترة 2005 - 2010 يعكس تذبذا واضحا علي مستوى تلك التدفقات، حيث ارتفعت «التدفقات» خلال العام الثاني 2006 - 2007 بنسبة 36 %، قبل أن تتخفض بشكل ملحوظ خلال العام الثالث 2007 - 2008 بنسبة 62 %، قبل أن ترتفع مرة أخرى ارتفاعا كبيرا بنسبة 446 % عام 2008 - 2009، قبل أن تتخفض أخيرا بشكل درامي بنسبة 94 % خلال العام 2009 - 2010، وفقا للشكل التالي:



■ التقسيم الإداري للمنح 2005 - 2010 :

إذا حاولنا تتبع مصير المنح من خلال توزيعها علي أجهزة الموازنة الرئيسية، فإن الجهاز الإداري للدولة استحوذ علي النسبة العظمي من مخصصات المنح بقيمة 13.575.619.895 جنيها بواقع 81 %، تلتها الهيئات الخدمية بقيمة 1.937.915.186 جنيها، بنسبة 12 %، وأخيرا جاءت الإدارة المحلية بقيمة 1.142.299.498 جنيها، بنسبة 7 % فقط من إجمالي المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية، وفقا للشكل التالي (44) :



علي مستوى الجهاز الإداري للدولة تم تخصيص نسبة كبيرة من إيرادات المنح بواقع 10.172.045.824 جنيها، بنسبة 77 % للمصروفات الجارية من قبيل الأجور والمكافآت وشراء السلع والخدمات، وقيمة 2.317.609.740 جنيها، بنسبة 23 % فقط لتمويل الاستثمارات التي تمثل الهدف الأساس من وراء المساعدات، أما بالنسبة للهيئات الخدمية فإن نسبة 80 % من مخصصات المنح تذهب لتمويل الاستثمارات، بينما نسبة 20 % فقط للمصروفات الجارية، بينما يشير الوضع بالإدارة المحلية إلى أن نسبة 99.4 % من مخصصات المنح تذهب لتمويل الاستثمارات، ويتبقى 0.6 % فقط للمصروفات الجارية، ما

يعني أن مؤشرات استخدام المساعدات علي مستوى الهيئات الخدمية والإدارة المحلية إيجابية إلى حد كبير.

هذه هي كافة المعلومات التي يمكن استخراجها من وثائق الموازنة العامة حول المنح الواردة من شركاء التنمية، وكيفية تخصيصها بين أجهزة الموازنة الرئيسية، حيث يتضح منها استحواذ الجهاز الإداري للدولة علي النسبة العظمي من إيرادات المنح، فضلا عن تخصيص الجزء الأكبر منها إلى المصروفات الجارية، بعيدا عن استثمار هذه الأموال في البرامج والمشروعات التي خصصت من أجلها، ودون إمكانية الوقوف علي معلومات تتعلق بالبرامج أو المشروعات التي توجه إليها أموال المساعدات.

■ شفافية المنح والمساعدات الإنمائية في الموازنة العامة:

إن شفافية عمليات الموازنة العامة للدولة هي مسألة أساسية في أي مجتمع ديموقراطي، وللأفراد الحق في معرفة كيفية استثمار مواردهم العامة.

وفي مصر، حيث تمثل المنح والمعونات الخارجية نسبة 2 % تقريبا من جملة الإيرادات العامة، فإن الكثير من البيانات والمعلومات حول مصير هذه الأموال، أو الكيفية التي يتم انفاقها بها، غير متاح كنتيجة مباشرة لغياب الشفافية فيما يتعلق بإدارة المالية العامة في مصر. علي أي حال، فإن المعلومات حول الكميات المتاحة من أموال المساعدات الإنمائية الرسمية، أو نتائج مثل هذه المساعدات علي مخرجات التنمية، لازالت يتم تداولها في أضيق دوائر صنع القرار، دون أن يتم تعميمها علي نطاق واسع يسمح بمشاركة عدد هام من منظمات المجتمع المدني، والأفراد في رقابتها.

ولا يوجد - في مصر - إطار عام لتسجيل تدفقات المساعدات الإنمائية متاحا للكافة، بما يمكن الأفراد من متابعة فعالية نظام المساعدات، ومدى التزام شركاء التنمية بتوفير الأموال الضرورية للبرامج التنموية وفقا لشروط استحقاقاتها والجدول الزمني المتفق عليه دون اعتبارات أخرى.

تُدِير وزارة التعاون الدولي والتخطيط - منفردة - قاعدة بيانات تتضمن كافة المشروعات الإنمائية الممولة من قبل شركاء التنمية، إلا أن الدخول إلى هذه الشبكة غير متاح للجميع، كما أن لديها مركزا لتقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلي، يحتفظ بعدد كبير من الدراسات والأبحاث حول تقييم المشروعات الإنمائية، إلا أن أيًّا من أفراد فريق العمل بالمركز أو رئيسه يرفضون توفير نسخ من هذه الدراسات⁽⁴⁵⁾، ويكتفي المركز بوضع نشرة إعلامية علي موقعه الإلكتروني تخفي أكثر مما تصرح بواقع المشروعات والبرامج الإنمائية، أو عن المنهجية المستخدمة في تقييم هذه المشروعات. لقد تبين أن معظم مشروعات التنمية التي قام مركز تقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلي بتقييمها تعتمد في الغالب علي الإدارة بالمرجات وليس علي الإدارة بالنتائج أو حتي بالمرجات المستدامة⁽⁴⁶⁾.

إن الوصول إلى البيانات يمثل تحديا رئيسيا أمام إدارة ملف المساعدات الإنمائية بفعالية وكفاءة، فالبيانات الموثوق بها قليلة للغاية في كل القطاعات، ويرجع هذا - جزئيا - الي غياب الشفافية وضعف إمكانية الوصول الي هذه البيانات، وكذلك - وفي المقام الأول - الي عدم وجود القدرة علي جمع البيانات ومقارنتها بين مختلف المؤسسات والأجهزة، واجراء التحليل الاقتصادي واستخدام نظم النمذجة، فيجب الاسراع بوضع نظام فعال لتبادل المعلومات وتوزيع عملية تنسيق الادوار والمسئوليات حتي يمكن حل الكثير من مشكلات الشفافية والمساءلة⁽⁴⁷⁾. ومما لاشك فيه فإن انعدام الإرادة السياسية لبناء مثل هذا النظام يمثل العقبة الكبرى أمام الموظفين العموميين المكلفين بإنفاذ التعليمات والتوجيهات العليا الصادرة لهم من قبل رؤوسائهم.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم وجود معلومات دقيقة عن تدفق المساعدات الإنمائية يقف حائلا دون إعداد الموازنة العامة علي أسس سليمة من التقدير، فعلي سبيل المثال، كيف يمكن صياغة مشروعات خطة التنمية، أو نصيب الإنفاق الحكومي منها دون أن تكون هناك صورة واضحة عن حجم هذه الأموال؟ وهو ما يجعل من المستحيل علي مجلس الشعب أو منظمات المجتمع المدني رصد مسارات

إنفاق هذه الأموال بصورة واضحة. في حين أنه سيكون من السهل لأنشطة التخطيط أو الرقابة والمتابعة إذا ما تم إشراك وزارة المالية في وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الاجتماعية، وهذا أمر ضروري حتى يمكن أن ينعكس تحديد الأولويات تلقائياً في موازنة الدولة⁽⁴⁸⁾، بما في ذلك اختيارات توليد الإيرادات من ناحية، وإخضاع أموال المعونة لدورة تنفيذ الموازنة، ونظام المشتريات الحكومية، فضلاً عن رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات علي كافة الأنشطة والبرامج الإنمائية من ناحية أخرى. وقد أشارت الممارسات النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول شفافية الموازنة إلى تلك المبادئ مجتمعة حينما أكدت علي أنه «بات هناك اقرار متزايد بالعلاقة بين الإدارة الرشيدة (الحكم الصالح) وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي، ان الشفافية التي تعني العلانية فيما يتعلق باهداف ومضامين السياسات وتطبيقاتها وصياغاتها تشكل عنصرا اساسيا في الإدارة الرشيدة، وتعتبر الموازنة أهم وثيقة تصدرها الحكومات حول سياساتها حيث يتم فيها صياغة أهداف هذه السياسات بعبارة محددة وبدقة ووضوح، وبالتالي فإن الشفافية في اعداد الموازنة تعني الإفصاح عن كافة المعلومات المالية المتعلقة بالموازنة بأسلوب منهجي وفي الوقت المناسب»⁽⁴⁹⁾.

ربما بذلت الحكومة المصرية جهودا لتحسين إدارة المالية العامة من خلال «حساب الخزانة الموحد»، إلا أن تخطيط ورصد تنفيذ الموازنة بما تشمله من منح ومعونات ما زال يفتقر إلى المستوي المقبول من مشاركة البرلمان والمواطنين في المجتمعات الديموقراطية، مازالت هناك فجوة شفافية يجب العمل علي القضاء عليها. ومما لاشك فيه أن تطوير مستوى شفافية تدفقات المنح يؤدي إلى تعزيز إطار المساءلة في صنع وإعداد الموازنة العامة، خاصة أن جانبا هاما من الإيرادات العامة يأتي من خلال منح التعاون الدولي بين مصر وشركاء التنمية.

إن الشفافية لاتعني فقط الإطلاع علي أرقام المنح والمساعدات، بقدر ما تعني قدرة المجتمع المدني، البرلمان، والإعلام علي مراقبة الحكومة وشركاءها بفعالية، بما يتضمنه ذلك من مراقبة السياسات، الإجراءات، وأوجه إنفاق مثل

هذه المعونات. كما أن الشفافية في سياق المساعدات الإنمائية تعزز الشراكة بين الدول، وتؤدي إلى تسريع وتيرة التنمية، وفعالية برامج مكافحة الفقر، من خلال تعزيز نظام المساءلة والسياسات الفعالة لمكافحة الفساد⁽⁵⁰⁾.

■ الرقابة علي تخصيص واستخدام المنح والقروض:

تخضع أموال المساعدات الإنمائية في مصر -شأنها شأن كافة الأموال العامة- لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات Egyptian Central Auditing Organization - CAO، ووفقا لآخر التقارير الصادرة من الجهاز بشأن حالة المنح والمعونات الأجنبية، فإن أهم استخدامات القروض والمنح يذهب للأغراض الاقتصادية، بنسبة 64.1 % للأغراض الاستثمارية، 12.8 % لدعم السياسات الاقتصادية، 8.4 % للدراسات والتدريب والمساعدة الفنية، 7.5 % للاستيراد السلعي، 3.3 % للأغراض البيئية، وتم توجيه نحو 400 ألف دولار للمعونة الغذائية، بالإضافة إلى 3.9 % تمثل مبالغ لم يتم تخصيصها علي مشروعات وهو ما يثير الدهشة⁽⁵¹⁾!

مولت القروض والمنح الجاري استخدامها العديد من المشروعات في نطاق كافة القطاعات الاقتصادية وذلك بواقع 30.8 % لقطاعات الخدمات الاجتماعية، 28.2 % للقطاعات السلعية، 22.7 % لقطاعات الخدمات الانتاجية، 13.1 % لسياسة الاصلاح الاقتصادي ودعم ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى 5.2 % مبالغ غير موزعة، وأخرى غير مخصصة⁽⁵²⁾.

ويؤكد تقرير الجهاز أن المبالغ المخصصة للقطاعات بين المنح والقروض قد وزعت بما يتفق مع سياسة الاقتراض الخارجي التي تنتهجها الدولة، والتي تستهدف التركيز على إتاحة المنح لقطاعات الخدمات الاجتماعية التي لا تدر معظم مشروعاتها عائدا بالعملة الأجنبية لسداد الالتزامات التي تنشأ عند تمويلها من خلال القروض، علي أن توجه القروض الخارجية لتمويل القطاعات السلعية ذات القدرة علي تحقيق عائد بالنقد الأجنبي يستخدم في الوفاء بالأعباء المترتبة علي عملية الاقتراض، حيث تم توجيه 42 % من إجمالي قيمة

المنح مقابل 16.2 % من إجمالي قيمة القروض لتمويل قطاعات الخدمات الاجتماعية، في حين تم توجيهه 48.6 % من إجمالي قيمة القروض مقابل 12.3 % من إجمالي قيمة المنح لتمويل القطاعات السلعية.

اخفاق الحكومة المصرية في الاستخدام الأمثل للمنح:

رصد تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات العديد من العوامل الخطيرة التي أثرت سلبا علي كفاءة استخدام المنح، من بينها؛

1. وجود مشكلات تمويلية وتنظيمية وإدارية أدت إلى تأخر الاستفادة من اتفاقيات المنح الممولة للمشروعات، وأعطى مثلا علي ذلك، باتفاقية المنحة الأمريكية المبرمة بتاريخ 4/2/2004 البالغ قيمتها 100,067 مليون دولار فقد تبين للجهاز ومن خلال المتابعة تأخر توقيع محافظ الإسكندرية علي التعديل الرابع للاتفاقية المبرمة بتاريخ 30/9/2007 مما ترتب عليه تعطل إنهاء الإجراءات الدستورية الخاصة بالتعديل، وتأخر تحويل المخصصات الخاصة به، وبالتالي تأخر بشكل كبير تنفيذ المشروعات المتفق عليها.

2. عدم دقة دراسات الجدوي السابقة علي تمويل بعض المشروعات سواء من الناحية المادية أوالفنية ؛ تعد من أهم العوامل التي أثرت علي كفاءة استخدام المنح، حيث ترتب علي ذلك التأخر في تنفيذ بعض المشروعات، نتيجة الوقت المستغرق في إنهاء بعض الاتفاقيات للتأخر في إعداد المواصفات الفنية لطرح المناقصات وترسيبتها وإبرام العقود، وأعطى التقرير مثال علي ذلك؛ باتفاق التعاون المالي الألماني لعام 2000 المخصص منه مبلغ 7.26 مليون يورو كمنحة لتمويل مشروع حماية البيئة بالقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي، وتبين من متابعة الجهاز أنه لم يتم سحب أي مبلغ من المخصص للمشروع حتي تاريخ 30/6/2008، وقد أفاد جهاز شئون البيئة وهو الجهة المنفذة للمشروع أن المشكلات التي تواجه التنفيذ تتمثل في تأخر شركات قطاع الأعمال العام في طرح المناقصات وإجراءات الترسية.

3 . عدم توفير التمويل المحلي؛ مما ترتب عليه تأخير تنفيذ بعض المشروعات لعدم قيام الحكومة المصرية بالوفاء بالالتزامات، وهو ما حدث في المنحة الهولندية المبرمة بتاريخ 23/10/2007 بمبلغ 3.5 مليون يورو لتمويل مشروع المدارس الحقلية للمزارعين بمحافظة الفيوم، والبالغ نسبة السحب منها 3.1 % فقط حتي 30/6/2008 حيث أفادت وزارة الزراعة وهي الجهة المستفيدة من المنحة عدم توفير التمويل المحلي مما ترتب عليه أيضا عدم تنفيذ المشروع للأنشطة المطلوب تنفيذها من الجانب المصري بسبب عدم التزام الحكومة المصرية بالاشتراطات والالتزامات، وأعطى التقرير أمثلة لمشروعات ضخمة لم تنفذ نتيجة لذلك، مثل مشروع المساعدات الملاحية لنهر النيل بمبلغ 3.017 مليون يورو من القاهرة لأسيوط، ومشروع إنشاء معمل للاستزراع السمكي بجامعة قناة السويس، حيث لم يتم سحب أي مبلغ لصالح المشروع وكانت منحة من الصين الشعبية بتاريخ 7/11/2006 بمبلغ 5 ملايين يوان صيني، كذلك التأخر في إعادة تخصيص بعض مبالغ القروض والمنح لمشروع تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم يتم أي سحب من المبلغ الذي يقدر بـ 15 مليون يورو مبرم من اتفاقية التعاون الألماني بتاريخ 4/7/2002، وتأخر الاستفادة أيضا من مبلغ 25 مليون فرنك سويسري اتفاقية التمويل السويسري المبرمة بتاريخ 15/2/1997 لتمويل المرحلة الثانية من مشروع إنشاء مراكز الدم تبين للجهاز من خلال المتابعة عدم سحب أي مبالغ من المخصص حتي 30/6/2008 .

وأكد التقرير أن من أهم العوامل التي أثرت علي كفاءة استخدام الموارد المتاحة من الحساب الخاص باتفاقيات المنح، هو وجود بعض المشكلات التنظيمية والإدارية، تمثلت في تمويل وزارة المالية لحصة مصر، وإتاحة مبالغ من موارد الحساب الخاص للاتفاقيات لبعض الجهات لم يتم تخصيصها مسبقا من قبل وزارة التعاون الدولي بما يعني صرف الأموال في غير الأغراض المخصصة لها.

توصيات الجهاز المركزي للمحاسبات:

■ زيادة الاهتمام بالإعداد الدقيق لدراسات الجدوي للمشروعات المراد تمويلها لتفادي تعطل المشروعات التي تؤدي إلى ضياع أموال القروض والمنح وتبديدها؛

■ زيادة تفعيل دور الجانب المصري في نصوص الاتفاقيات المبرمة ليتمكن من إعداد الخطط المالية للمشروعات وضرورة توفير التمويل المحلي بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب للوفاء بالتزامات الجانب المصري.

■ زيادة الاتجاه نحو الحصول على التمويل من المصادر العربية لما يتميز به من مرونة في الشروط بالمقارنة بالجانب الأجنبي.

■ زيادة التنسيق والتعاون بين الجهات المختصة والمستفيدة مع الالتزام بالوضوح والدقة في تحديد الاختصاصات لتذليل الصعوبات والمعوقات الإدارية التي تواجه تنفيذ المشروعات الممولة.

■ العمل على تقليل الفترة المستغرقة لإعداد كراسة الشروط وإتمام الإجراءات الخاصة بطرح المناقصات وترسيبتها وإيجاد حلول عاجلة للمشكلات التنظيمية والإدارية التي تعوق سير العمل بالمشروعات وسرعة إتاحة المبالغ السابق تخصيصها من قبل وزارة التعاون الدولي لتلك المشروعات.

تقييم وضع مصر من حيث الترتيبات اللازمة لإدارة المساعدات الإنمائية وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

شهدت إدارة الحكومة المصرية لملف التمويل الأجنبي تحسنا علي مستوى عدد من مؤشرات تقييم الأداء التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتفعيل نظام المساعدات الإنمائية الرسمية، في حين شهد عدد آخر من المؤشرات الجوهرية تراجعاً كبيراً يستلزم التعرف علي مبرراته.

علي المستوى التنسيقي والإداري تحسن مؤشر مصر عشر درجات من حيث تنسيق المساعدات التقنية مع شركاء التنمية، من 76 % عام 2005 إلى 86 % عام 2007⁽⁵³⁾.

تحسن - كذلك - مؤشر تسجيل تدفقات المساعدات 50 درجة، من 29 % عام 2005 إلى 79 % عام 2007. إلا أن أبرز مظاهر التحسن كانت علي مستوى مؤشر مشروطية المساعدات بواقع 28 درجة، من 47 % عام 2005 إلى 75 % عام 2007⁽⁵⁴⁾، ما يشير إلى تقدم مصر علي مستوى ملكية برامجها التنموية.

بينما تراجع تقييم مصر في العام 2008 من حيث مدي واقعية تقديرات الموازنة العامة وشمولييتها، حيث سجلت عام 2005 نسبة 58 %، تراجعت إلى 57 % عام 2007⁽⁵⁵⁾.

تراجع - كذلك - تقييم مؤشر استخدام نظم الدولة تراجعاً ملحوظاً علي الرغم من ضعفه أصلاً، حيث تراجع مؤشر إدارة المالية العامة «الفرعي» 16 درجة، من 28 % عام 2005 إلى 12 % عام 2007، كما تراجع مؤشر نظام المشتريات الحكومية درجتين من 25 % إلى 23 % خلال نفس الفترة⁽⁵⁶⁾، ما يشير إلى عدم ثقة شركاء التنمية في المصير الحقيقي لأموالهم، وهو ما يلقي بظلال من الفساد علي الممارسات الحكومية في سياق إدارة برامج التنمية، الأمر الذي يؤكد ذلك - تراجع مؤشر استناد المساعدات الي برامج محددة بواقع 12 درجة، من 61 % عام 2005 إلى 49 % عام 2007⁽⁵⁷⁾، وكذا تراجع مؤشر تنسيق بعثات المانحين 4 درجات، من 18 % إلى 14 %⁽⁵⁸⁾.

القسم الرابع

■ ملاحظات ختامية - توصيات عامة ■

تراجعت المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة لمصر في السنوات الأخيرة من شركاء التنمية بوجه عام، وذلك علي الرغم من وجود الكثير من التحديات التي تواجه العملية التنموية في مصر، إن تحليل أسباب ذلك التراجع تؤكد علي ضرورة إصلاح عملية إرسال وإنفاق المساعدات الإنمائية من قبل كل من المانحين والحكومة المصرية أيضا من أجل زيادة فعالية وشفافية هذه المساعدات وتعظيم أثرها على أرض الواقع. إن الفرصة سانحة - الآن- في هذه اللحظة التاريخية التي تمر بها مصر نحو التحول الديمقراطي من أجل إنجاز ذلك الإصلاح، لقد أتاحت ثورة 25 يناير المناخ السياسي الداعم لإصلاح وتحسين كل القطاعات في مصر، وأكدت بشكل واضح على أهمية هذه الإصلاحات العامة، وتأتي أهمية اصلاح نظام المساعدات الانمائية في هذا السياق الاوسع، إن تحليل وضع المساعدات الأنمائية خلال السنوات الاخيرة في عهد مبارك يعطى فرصة للاستفادة من دروس ذلك الماضي لكل من المانحين والحكومة المصرية أيضا، حيث يعطي الفرصة لاستكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها زيادة فعالية المساعدات الإنمائية، أو بعبارة أخرى، علي صانعي القرار في مصر الآن إنتهاز هذه اللحظة التاريخية لتطبيق اصلاحات هامة في هذه العملية المحورية. بالإضافة إلى ذلك، لقد أصبح هناك اقرار متزايد بالعلاقة بين الإدارة الرشيدة (الحكم الصالح) وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث ان الشفافية التي تعني العلانية فيما يتعلق باهداف ومضامين السياسات وتطبيقاتها وصياغاتها (بما في ذلك سياسات المساعدات الانمائية) تشكل عنصرا اساسيا في الإدارة الرشيدة، ومن المعروف أن مصر تواجه أزمة اقتصادية يجب معها اتخاذ كل الاجراءات التي يمكن أن تؤثر بشكل ايجابي على الوضع الاقتصادي.

ولا يفوتنا في هذا. الصدد التأكيد علي أهمية متابعة كل من المانحين والحكومة المصرية للمبادئ الاساسية والتوصيات الصادرة عن إعلان باريس بصفقتها دليلا استرشاديا لزيادة فعالية المساعدات الإنمائية، إلا أن أعمال هذه المبادئ يفترق إلي تضمين المجتمع المدني في كافة المبادرات الداعمة لها، في الوقت

الذي اعترف فيه منتدي بوسان الرابع رفيع المستوى بأهمية تضمين مبادرات المجتمع المدني في رقابة العملية الإنمائية، لذلك يجب علي منظمات المجتمع المدني في مصر وفي الدول المانحة المشاركة في الأنشطة والفعاليات والمبادرات التي تستهدف ضمان مستوى مقبول من شفافية وفعالية عملية إرسال وإنفاق المساعدات الإنمائية، كما علي الحكومة المصرية والمانحين واجب تمكين المجتمع المدني من القيام بذلك الدور من خلال توفير المعلومات الضرورية حول برامج المساعدات، فضلا عن إشراك المجتمع المدني في تخطيط البرامج التنموية وآليات الرقابة والمتابعة والتقييم.

لقد تلاحظ لنا أن خطاب شركاء التنمية القوي حول أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مصر لا يتناسب مطلقا مع مستوى المساعدات المتواضعة المقدمة لهذا القطاع، وعلي خلاف ما حاولت الحكومات المصرية المتعاقبة تسويقه للرأي العام من قبيل ضخامة المبالغ التي تتفق علي مشروعات حقوق الإنسان بهدف تسهيل التدخل في شؤون مصر الداخلية، لقد ذكرنا آنفاً علي سبيل المثال، أن نصيب برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان في استراتيجية الاتحاد الأوروبي خصص لها 7% فقط، بينما ذهبت أغلب المخصصات للجوانب الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص.

لقد استخلص التقرير من خلال نتائج مؤشرات تقييم الأداء بالنسبة للمانحين عددا من المعوقات التي تحول دون تفعيل المساعدات الإنمائية، أهمها ضعف استخدام المانحين للنظم المصرية المالية والفنية ذات الصلة بإدارة مشروعات التنمية، ولجوئهم لاستحداث نظم أخرى يترتب عليها إضعاف النظم المصرية، وعدم تشجيع مصر علي ملكية وقيادة برامجها التنموية. وكذلك، فإن ضعف مستوى التنسيق بين بعثات المانحين - إضافة إلي ازدواجية الهياكل والأطر التنظيمية - يؤدي إلي تآكل جهود التنمية وتبديدها.

وعلي الجانب المصري، تمثل المشكلات الإدارية والتنظيمية والتمويلية تحديات كبرى أمام تفعيل المساعدات والاستفادة القصوي من جهود التنمية، كذلك تمثل المشكلات الفنية - مثل عدم دقة دراسات الجدوي في كثير من المشروعات - أهم

العوامل التي تؤثر علي كفاءة استخدام المنح، حيث يترتب عليها التأخر في تنفيذ المشروعات الإنمائية.

وفي هذا السياق، هناك عدد من التوصيات المحددة التي يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل الحكومة المصرية وشركاء التنمية حتي يمكن الحديث عن فعالية المساعدات الرسمية، وذلك علي النحو التالي:

توصيات للحكومة المصرية

1. يجب علي الحكومة المصرية استحداث إطار لتداول المعلومات المتعلقة بالمساعدات الرسمية، ويقع عبء استحداث مثل ذلك الإطار علي وزارة المالية المصرية التي تصدر وثائق الموازنة العامة للدولة، حيث يجب أن تتضمن وثائق الموازنة العامة معلومات تفصيلية حول المساعدات الرسمية بوصفها أحد موارد الدولة، كما يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للكافة، بهدف التشجيع علي استشارة الرأي العام للاشتراك في حوار مجتمعي لتحديد أولويات برامج المساعدة، ولتعزيز مستوى شفافية إدارة المالية العامة للدولة، فلا يمكن أن يظل تداول المعلومات رهنا بإرادة بعض الموظفين العموميين، لقد أسلفنا كيف أن مدير المشروعات بمركز تقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلي (التابع لوزارة التعاون الدولي) رفض إتاحة المعلومات التي بحوزته مع فريق عمل التقرير، الذي له كامل الحق في طلب هذه المعلومات، وعلى الرغم من وجود معلومات عن المبالغ الإجمالية للمساعدات التي تلقتها مصر، إلا أنه من الصعب علي أي شخص من خارج وزارة التعاون الدولي ان يحصل على معلومات تفصيلية عن موارد الحكومة المصرية، أو أثرها على أرض الواقع. لذلك، لابد أن تعلن الحكومة المصرية أمام الرأي العام عن نيتها تقديم كافة الحقائق حول الاستخدامات المختلفة لمصادر المساعدات الرسمية، وكافة القطاعات الأنشطة التي تم استغلالها فيها، حتى يتمكن الرأي العام ودوائر صنع القرار من تقييم فعالية المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة لمصر.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم توافر هذه المعلومات يجعل من المستحيل على

مجلس الشعب أو منظمات المجتمع المدني وكذلك المواطنين، مراقبة هذه العملية أوتحميل الحكومة المصرية والمانحين المسؤولية عن الكيفية التي يتم بها إرسال واستقبال المساعدات، أو رصد مسارات إنفاق هذه الأموال بصورة واضحة. إن الشفافية لاتعني فقط الإطلاع علي أرقام المنح والمساعدات، بقدر ما تعني قدرة المجتمع المدني، البرلمان، والإعلام علي مراقبة الحكومة وشركاءها بفعالية. إن شفافية عمليات الموازنة العامة للدولة هي مسألة أساسية في أي مجتمع ديموقراطي، وللأفراد الحق في معرفة كيفية استثمار مواردهم العامة.

2. تحسين وتعزيز إطار رصد وتسجيل جميع تدفقات المساعدة الإنمائية إلى مصر، والذي تحتكره وزارة التعاون الدولي، بما يمكن الأفراد من متابعة فعالية نظام المساعدات، ومدى التزام شركاء التنمية بتوفير الأموال الضرورية للبرامج التنموية وفقا لشروط استحقاقاتها والجدول الزمني المتفق عليه دون اعتبارات أخرى قد تكون سياسية في أغلب الأحوال.

3. زيادة مستوى التنسيق بين كل من وزارة التعاون الدولي ووزارة المالية المصرية، من أجل إشراك وزارة المالية في وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الاجتماعية، وهذا أمر ضروري حتي يمكن أن ينعكس تحديد الأولويات تلقائيا في موازنة الدولة، بما في ذلك اختيارات توليد الإيرادات من ناحية، وإخضاع أموال المعونة لدورة تنفيذ الموازنة، ونظام المشتريات الحكومية، فضلا عن رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات علي كافة الأنشطة والبرامج الإنمائية، ومن ناحية أخرى لابد من بناء قدرات مؤسسات الدولة علي جمع البيانات ومقارنتها بين مختلف المؤسسات والأجهزة، واجراء التحليل الاقتصادي واستخدام نظم النمذجة، فيجب الاسراع بوضع نظام فعال لتبادل المعلومات وتوزيع عملية تنسيق الادوار والمسئوليات حتي يمكن حل الكثير من مشكلات الشفافية والمساءلة.

4. إصلاح هيكل وممارسات مركز تقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلي «PEMA» التابع لوزارة التعاون الدولي، بصفته الجهة المسؤولة عن تقييم الأثر لجميع البرامج الإنمائية وليدة التعاون الدولي؛ ومن أجل ضمان الموضوعية

والشفافية، ينبغي أن تكون «PEMA» هيئة مدنية مستقلة قادرة على تقييم فعالية مشاريع المعونة دون أي تحيزات أو تبريرات، كما يجب أن تضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني المتخصصين في تحليل وتقييم أثر مشروعات التنمية على المجتمع من منظور حقوقي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، بمعنى ضرورة أن تكون عملية التقييم شاملة، وينبغي أيضا أن يتمتع بميزانية مستقلة عن وزارة التعاون الدولي.

إن المركز غالبا ما يتيح بعض الأخبار حول المساعدات التي تلقتها الحكومة المصرية من خلال موقعه الإلكتروني وكذلك الرسائل الإخبارية، ولكن هذه المعلومات تبقى محدودة للغاية، كما يجب أن يلتزم «PEMA» بمنهجية تقييم تتسق مع المبدأ الرابع من إعلان بارس الذي يؤكد على ضرورة الإدارة بالنتائج الحقيقية التي تظهر على أرض الواقع، بدلا من الإدارة بالمرجات فقط التي اعتاد المركز علي تبنيها. إن ذلك النهج الجديد للتقييم يجب أن يساهم في تحديد أنواع البرامج والمشروعات الأفضل بالنسبة لمصر في ضوء قياس اتجاهات الرأي العام.

إن توفير نتائج تقييم المشروعات من خلال التقارير الدورية التي تقدم للبرلمان ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، فضلا عن إتاحتها للجمهور، من الممكن أن تساهم في المزيد من المشاركة المجتمعية حول تحديد أولويات التنمية وفعاليتها.

5. يجب علي الحكومة المصرية أن تحول كل من أجندة عمل القاهرة، وتحليل الموقف إلى برنامج عمل محدد التوقيت والتكلفة، باعتبارهما يمثلان الاستراتيجية المصرية لفعالية المساعدات الإنمائية.

توصيات للمانحين:

1. يجب علي شركاء التنمية تشجيع وتحفيز تطبيق مبادئ الفعالية والشفافية والمساءلة في مصر، من خلال تقديم حزمة إضافية من المساعدات الإنمائية:

إن الواقع يؤكد علي ضعف مستوى الشفافية والمساءلة داخل الحكومة المصرية

بشكل عام، ربما يعود ذلك بشكل رئيسي إلى تناقض هذه المبادئ مع الثقافة المؤسسية داخل الأجهزة الحكومية، لذلك فإن خلق حوافز إضافية متدرجة للحكومة المصرية، إذا ما ضربت المثل في تنفيذ خطوات جادة لدعم الشفافية والمساءلة داخل أجهزتها العاملة قد يمثل آلية فعالة نحو تفعيل المساعدات الرسمية، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الجهات المانحة مساعدة مصر على ملكية وقيادة البرامج الإنمائية إذا ما أوفت بدعم وتعزيز هذه المبادئ، ولا يجب اعتبار مثل هذه الحوافز الإيجابية شكلاً من أشكال المشروطة، إذ أنها تستهدف في نهاية المطاف تقوية ملكية وقيادة مصر لبرامجها التنموية، حيث تحسنت وضعية مصر من حيث مشروطة المساعدات مع الجانب الأمريكي - أكبر مانحي مصر - من 7% إلى 74% بين عامي 2005 - 2009 وهو ما لا يجوز التراجع عنه لاحقاً، بل يجب التأكيد عليه باعتباره أحد التجارب الناجحة.

2. زيادة التنسيق بين وكالات الحكومات المانحة العاملة في مجال المساعدات وتنفيذ البرامج الإنمائية في ضوء خطة شاملة للتنمية في مصر:

لا بد من الاعتراف بأن العديد من الدول أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية قد حسنت مستوى التنسيق بين بعثاتها خلال السنوات القليلة الماضية، على سبيل المثال؛ تضاعف مؤشر المانيا من 33% إلى 72% بين عام 2005 - 2009، ومن 20% إلى 48% لفرنسا، ومن 74% إلى 76% لليابان، إلا أن المؤشر الأمريكي - في هذا الصدد - انخفض من 20% إلى 9%، وهو ما يشير إلى ضرورة زيادة التواصل والتنسيق بين كل بعثات الحكومات المانحة في إطار نهج موحد لدعم التنمية في مصر، تفعيلاً لمبدأ المواثمة الذي أكد عليه إعلان باريس.

3. تنفيذ الالتزامات الدولية بزيادة المساعدات الإنمائية لمصر:

يجب على الحكومات الشريكة تأدية التزامها بالوصول بمستوي المساعدات إلى 0.7% من إجمالي ناتجها القومي، لتنفيذ تعهداتها في مؤتمر مونترية الأول لتمويل التنمية، وكذلك مؤتمر الأونكتاد الثاني، حيث لم تشر أي من

التجارب أو الأدبيات إلى اتفاق الحكومات المانحة علي طريقة متسقة لتحديد نسبة المساعده التي تقدمها من ميزانيتها للتعاون الدولي، ولذلك ينبغي -بداية- أن تتفق الجهات المانحة على طريقه مناسبة لتوزيع المساعدات بين البلدان المستفيدة علي أن تكون واضحة ومعلنة لكل شركاء التنمية.

كما أن علي شركاء التنمية إدراك اللحظة التاريخية التي تعيشها مصر ومساعدتها في تحقيق تطلعاتها للتحوّل الديمقراطي، لذلك يجب عليها اغتنام الفرصة لمساعدة مصر علي التغلب علي وضعها الاقتصادي الصعب، إن تشجيع مبادرات تخفيف عبء الديون قد تمثل نموذجاً جيداً في هذا الصدد في ضوء أن مصر تخصص 25 % من إجمالي ميزانيتها العامة لسداد ديونها الداخلية والخارجية.

4. ضرورة بناء قدرات المؤسسات المصرية العاملة في مجال تلقي المساعدات الإنمائية، والاعتماد تدريجياً على هذه المؤسسات المصرية بهدف تقوية ملكية مصر وقيادتها لبرامجها التنموية:

لقد تبين عند تحليل وضع مصر من واقع مؤشرات إعلان باريس، ضعف الاعتماد على نظم الدولة المصرية من قبل المانحين في تنفيذ برامجها التنموية، وهذه الظاهرة تتصادم مع مبدأ التنظيم الذي أقره إعلان باريس، كما أشار التقرير إلى ضعف المؤشرات المرتبطة (مؤشر استخدام نظم الدولة المتلقية للمساعدات، ومؤشر المشتريات الحكومية)، علي سبيل المثال في إطار العلاقة مع الجانب الأمريكي، انخفض مؤشر استخدام نظم الدولة من 10 % إلى 3 % فقط، والمشتريات الحكومية من 12 % إلى 5 %، وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - للمانحين - علي أهمية بناء قدرات الوزارات المعنية في عملية اعداد الموازنة خصوصاً، إلا أننا نرى أنه من الضروري بناء قدرات كافة الاجهزة المصرية المشاركة في إعداد، تنفيذ وتقييم البرامج التنموية، وكذلك ذهب تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات - الذي سبقت الإشارة إليه - إلى وجود مشكلات تنظيمية وإدارية أدت إلى تأخر الاستفادة من انفاقيات المنح الممولة للمشروعات، وهو ما يؤكد علي ضرورة بناء قدرات هذه المؤسسات

بهدف الاستخدام الأمثل لموارد التنمية.

5. توفير المزيد من الفرص لمساعدة مصر علي ملكية وقيادة البرامج التي تمولها المساعدات الإنمائية:

لقد أكدت العديد من المؤتمرات الدولية لفعالية المساعدات الإنمائية (بما في ذلك إعلان باريس، برنامج عمل أكرا، ومنتدى بوسان) بأن الملكية المحلية لبرامج التنمية هي عنصر جوهري وهام لتحقيق زيادة فعالية المساعدات الإنمائية، لذلك ينبغي توفير فرص عديدة ومنتظمة لتقوية مستوى المشاركة الأساسية المصرية في كافة الخطوات والاجراءات المرتبطة بتخطيط، إعداد، تنفيذ، رصد وأخيرا تقييم البرامج الإنمائية، فضلا عن ضرورة مشاركة مصر في عملية إعداد نصوص اتفاقيات التعاون تنفيذا لتوصيات تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات.

حواشي وهوامش

- 1 . تقرير تحليل الموقف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، هبة حندوسة وآخرون - أكتوبر 2010 - الملخص التنفيذي.
- 2 . راجع صفحة بيانات البنك الدولي الخاصة بمصر حول فعالية المعونة.
- 3 . لمزيد من المعلومات حول وقائع الحملة، راجع علي سبيل المثال هيومن رايتس واتش: مصر، تحركات حكومية لتقييد حقوق الإنسان وأنشطة منظمات الديمقراطية، دار الحياة: دهم المنظمات الحقوقية رسالة إلى الداخل والخارج بتاريخ 2011/12/31.
- 4 . يخرج عن نطاق ذلك التقرير رصد وتحليل المساعدات العسكرية، حيث تخرج بطبيعتها عن نطاق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا تشملها البيانات الصادرة عنها.
5. <http://www.transparency.org/country#egy>
- 6 . بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.
- 7 . قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية علي الرابط التالي: <http://www.oecd.org/dataoecd/505037721/17.html>
- 8 . د. نواز عبد الرحمن الهيتي - المساعدات الانمائية الدولية في عالم متغير - مجلة علوم انسانية - السنة الثالثة - العدد 27.
- 9 . جورج قصيفي - قراءة في تقارير التنمية البشرية العالمية - مجلة التخطيط والتنمية - العدد 2 - ص 26، 27 - 2004.
- 10 . رحلة حول عالم المساعدات -حسن محمد سليم- المحروسة للنشر والخدمات الصحفية- ديسمبر 2006 - ص 216.
- 11 . السابق- ص 217.
- 12 . صفحة بيانات البنك الدولي، المؤشرات، فعالية المعونة.

13. إعلان باريس بشأن فعالية المعونات.

14. مؤشرات التقدم المحرز المرفقة بإعلان باريس.

15. OECD/DAC 2006 survey on monitoring the Paris declaration

16. رحلة حول عالم المساعدات، السابق، ص238.

17. السابق، ص243.

18. كانت فكرة وجوب تقديم الدول الغنية 0.7 % من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية قد اقترحت أول مرة عام 1969 في تقرير شركاء في التنمية Partners in Development الذي قاد فريق أعداده رئيس الوزراء الكندي الأسبق لستر بيرسون، قبل هذا الرقم بنطاق واسع كفاية مرجعية للمساعدات الإنمائية الرسمية، وافقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970، فأصبح جزءاً من استراتيجية التنمية الدولية في ذلك العقد. ومع بداية القرن الحادي والعشرين تم التأكيد مجدداً على هذا الهدف في العديد من القمم والمؤتمرات العالمية منها قمة الألفية 2000، ومونتيري 2002، قمة الأرض 2002، قمة الجنوب الثانية مجموعة 77 والصين 2005.

19. Development co-operation-report 2011, P 252

20. OECD/DAC 2008 survey on monitoring the Paris declaration, Making Aid more effective by 2010

21. شركاء التنمية هو المسمي الذي يطلق علي المانحين من دول ومؤسسات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف.

22. شراكة بوسان لتعاون إنمائي فعّال، المنتدى الرابع رفيع المستوى حول فعالية المساعدات، بوسان - جمهورية كوريا، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2011.

23. بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تخص المدفوعات فقط دون باقي

التزامات شركاء التنمية، حيث يتم تصنيف بيانات المنظمة إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية هي: المدفوعات، الإلتزامات التي هي بالأساس أكبر حجما من المدفوعات، وأخيرا تدفقات مباشرة أخرى غالبا ما تذهب للقطاع الخاص.

24. تم التسجيل وزيارة الموقع خلال الفترة من 2 يونيو 2011 - 11 يونيو 2011 في أوقات متفرقة، وعلي الرابط التالي: <http://www.oecd.org/dataoecd/50/17/5037721.html>

25. بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

26. قاعدة البيانات - السابق.

27. نصيب الفرد من صافي المساعدات الرسمية المتلقاه يشتمل علي مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل) والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية أعضاء في لجنة المساعدات الرسمية، ومن مؤسسات متعددة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة، من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية. المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، نقلا عن لجنة المساعدات الإنمائية الرسمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للبلدان النامية، وتقرير التعاون الإنمائي، وقاعدة بيانات احصاءات التنمية الدولية، والبيانات متاحة علي الانترنت عبر الرابط: www.oecd.org/dac/s

28. هذا فضلا عما يقرب من 13 مليار دولار سنويا في صورة مساعدات عسكرية.

29. تتوزع الموازنة العامة للدولة - ومن ضمنها المساعدات الرسمية - علي أجهزة الدولة الثلاث: الجهاز الإداري، الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. لمزيد من التفاصيل حول توزيع المصروفات علي أجهزة الدولة المختلفة، راجع تقرير مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان بعنوان "موازنة البيروقراطية" علي الرابط التالي: <http://www.bahroegy.org/pdf/esdarat/1/3.pdf>

30. survey on monitoring the Praise declaration - effective aid

by 2010? What it will take, volume 1, overview, donor data, page 88 – 2008

31. السابق، ص 90

32. survey on monitoring the Praise declaration- making aid effective by 2010, OECD 2008, page 8 – 16, 2008

33. قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - السابق.

34. في ذات المعنى تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات حتى 2008/6/30.

35. لمزيد من المعلومات حول برامج الأمم المتحدة في مصر، يمكنكم الاطلاع علي الموقع الإلكتروني التالي: www.un.org.eg

36. مقابلة خاصة مع السفير جمال الدين بيومي مدير برنامج دعم الشراكة المصرية الأوروبية بتاريخ 4 يوليو 2011.

37. السابق.

38. السابق.

39. السابق.

40. EU, Egypt country strategy paper 2007-2013, January 2007, p 38.

41. السابق - ص 38

42. مقابلة خاصة مع السفير جمال الدين بيومي مدير برنامج دعم الشراكة المصرية الأوروبية بتاريخ 4 يوليو 2011.

43. للمزيد من التفاصيل حول تقسيمات الموازنة العامة المصرية، يمكن الإطلاع علي

تقرير مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان المعنون "موازنة البيروقراطية - يونيو 2010، ص 37 - 40

44. الحساب الختامي للموازنة العامة للسنوات 2005-2006، 2006-2007، 2007-2008، 2008-2009، أما فيما يخص العام المالي 2009-2010 فقد تم الاعتماد علي مشروع الموازنة فقط، حيث لم تصدر وثيقة الحساب الختامي حتي كتابة هذا التقرير.

45. تتوزع الموازنة العامة للدولة - ومن ضمنها المساعدات الرسمية - علي أجهزة الدولة الثلاث: الجهاز الإداري، الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. لمزيد من التفاصيل حول توزيع المصروفات علي أجهزة الدولة المختلفة، راجع تقرير مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان بعنوان " موازنة البيروقراطية " علي الرابط التالي:
<http://www.bahroegy.org/pdf/esdarat/1/3.pdf>

46. رفض مدير البرامج بالمركز (مركز تقييم المشروعات وتحليل الإقتصاد الكلي (PEMA)، الأستاذ عادل اسكندر مقابلة باحثي المرصد أثناء اعداد هذا التقرير، فضلا عن أنه أنكر أن يكون للمركز صلة بتقييم مشروعات المساعدات الإنمائية.

47. تحليل الموقف - السابق ص4

48. السابق - ص18

49. السابق، ص6

50. الممارسات النموذجية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حول شفافية الموازنة.

51. بيان آكرا حول المبادرة الدولية لشفافية المساعدات، 4 سبتمبر 2008،
www.iati.com

52. الجهاز المركزي للمحاسبات - تقييم أداء المنح والمعونات الأجنبية حتي
2008/6/30

53. السابق.

54. survey on monitoring the Paris Declaration- Effective Aid by 2010, what it will take, page 78, 2008

55. Ibid, p 81

56. Ibid, p 77

57. Ibid, p 79

58. Ibid, p 83

قائمة المراجع

1. تقرير تحليل الموقف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، هبة حندوسة و آخرون - أكتوبر 2010 - الملخص التنفيذي.
2. صفحة بيانات البنك الدولي الخاصة بمصر حول فعالية المعونة.
3. البيانات الصحفية لمنظمة هيومن رايتس واتش: مصر، تحركات حكومية لتقييد حقوق الإنسان وأنشطة منظمات الديمقراطية.
4. دار الحياة: دهم المنظمات الحقوقية رسالة إلي الداخل والخارج بتاريخ 2011/12/31
5. قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرابط التالي:
<http://www.oecd.org/dataoecd/50/17/5037721.html>
6. د. نواز عبد الرحمن الهيتي - المساعدات الانمائية الدولية في عالم متغير - مجلة علوم انسانية - السنة الثالثة - العدد 27.
7. جورج قصيفي - قراءة في تقارير التنمية البشرية العالمية - مجلة التخطيط و التنمية - العدد 2 - ص -26- 27 - 2004
8. رحلة حول عالم المساعدات- حسن محمد سليم- المحروسة للنشر والخدمات الصحفية- ديسمبر 2006 - ص 216.
9. إعلان باريس بشأن فعالية المعونات.
10. مؤشرات التقدم المحرز المرفقة بإعلان باريس.
11. OECD/DAC 2006 survey on monitoring the Paris declaration
12. Development co-operation-report 2011,P 252
13. وزارة المالية المصرية، وثائق الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للأعوام من 2005 - 2010.

14. موازنة البيروقراطية، مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، يونيو 2010.
15. جمهورية مصر العربية، تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، تقييم أداء المنح والمعونات الأجنبية حتى 2008/6/30.
16. مقابلة خاصة مع السفير جمال الدين بيومي مدير برنامج دعم الشراكة المصرية الأوروبية بتاريخ 4 يوليو 2011.
17. EU, Egypt country strategy paper 2007-2013, January 2007
18. نشرة الوقع، أعداد مختلفة، مركز تقييم المشروعات و تحليل الإقتصاد الكلي «PEMA»، وزارة التعاون الدولي المصرية.
19. الممارسات النموذجية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حول شفافية الموازنة.
20. بيان آكرا حول المبادرة الدولية لشفافية المساعدات، 4 سبتمبر 2008،
www.iati.com

